الغلاف

اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة، وأثبتت في تقرير أن ممارساتها ترقى إلى التطهير العرقي، فيما اتهمت لجنة أممية الاحتلال بممارسة أعمال تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية، ليضاف التقريران إلى وثائق أخرى توثق المحرقة

تطهير عرقي وإبادة في غزة

هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة توثقان المحرقة

وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقرير أمس الخميس، أن إسرائيل «مسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» بحق المدنيين في قطاع غزة، وأن ما وصفتها بعمليات «التهجير المنظم والعنيف» للفلسطينيين في القطاع «ترقى إلى التطهير العرقي»، فيما اعتبرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، والتابعة للأمم المتحدة، أمس، أن ممارسات إسرائيل خلال الحرب المتواصلة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، «تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية»، متهمة الاحتلال بـ«استخدام التجويع أسلوبا من أساليب الحرب».

يُضاف التقريران إلى سلسلة وثائق صدرت عن جهات عدة حقوقية وأممية، توثق جرائم الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين منذ بداية العدوان، بينما كانت جنوب أفريقيا تقود مساعي قانونية لمحاسبة الاحتلال عن هذه الإبادة. ورفعت بريتوريا، في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، دعوى قضائية ضد تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية متهمة إياها بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية الموقعة عام 1948، وأمرت المحكمة على مدى الأشهر الماضية إسرائيل باتخاذ تدابير مؤقتة، غير ملزمة لحين البت بالقضية، تشمل مطالبة إسرائيل بمنع الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة، وبضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، ومنع ومعاقبة التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية. وفي الوقت الذي يكرر مسؤولو دول عدة، منذ أكثر من عام، ضرورة وقف الحرب باعتباره السبيل الوحيد لوقف معاناة الغزيين، يرفض الاحتلال حتى تنفيذ هدن إنسانية، ويمعن بتجويع محافظة شمال غزة منذ 41 يوماً على التوالي مستفيداً من تواطؤ دول عدة معه في مقدمتها الولايات المتحدة للتغطية على جرائمه ومنع محاسبته.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» أمس الخميس في تقرير مكوّن من 154 صفحة بعنوان «يائسون، جائعون، ومحاصرون»: تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة»، إن «السلطات الإسرائيلية تسببت في النزوح القسري الجماعي والمتعمد للمدنيين الفلسطينيين في غزة منذ أكتوبر 2023، وهي مسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية». وتناول التقرير، سلوك إسرائيل «الذي أدى إلى نزوح أكثر من 90% من سكان غزة - 1,9 مليون فلسطيني - وإلى تدمير واسع النطاق لأجزاء كبيرة من غزة على مدار الأشهر الـ13 الماضية». وأوضحت المنظمة أن «القوات الإسرائيلية نفّذت عمليات هدم متعمدة ومنظمة للمنازل والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك في المناطق حيث يُفترض أنها تهدف إلى إنشاء مناطق عازلة وممرات أمنية، والتي من المرجح أن يتم تهجير الفلسطينيين منها بشكل دائم»، مضيفة أنه «خلافاً لادعاءات المسؤولين الإسرائيليين، لا تمتثل أفعالهم (القوات) لقوانين الحرب».

وقابلت «هيومن رايتس ووتش» 39 مهجراً فلسطينياً في غزة وحللت نظام الإخلاء الإسرائيلي، بما في ذلك 184 أمر إخلاء وصور الأقمار الاصطناعية التي تؤكد الدمار واسع النطاق، و«تحققت من فيديوهات وصور لهجمات على المناطق المحددة على أنها آمنة وطرق الإجلاء». وذكر التقرير أن « نظام الإخلاء الإسرائيلي لم يضمن بشكل صارخ إمكانية انتقال المدنيين بأمان أو الوصول إلى مكان آمن، مع بقائهم آمنين بعد الوصول إلى أماكن النزوح، وغالباً ما استخدم هذا النظام لبث الخوف والارتباك والبؤس والقلق فقط». وأضاف «كانت الطرقات والوجهات المقصودة (للإخلاء باتجاهها) غير آمنة»، مشيراً إلى أنه في النهاية «لم يتبق أي وجهة آمنة داخل غزة».

أما عن الوضع الإنساني فذكر التقرير أنه «بموجب قوانين الحرب، يتعين على إسرائيل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صحة السكان النازحين وتغذيتهم وسلامتهم، إذا كانت تريد الاستفادة من الإخلاء بما هو استثناء عن التهجير القسري المحظور»، لكن «بدلاً من ذلك هجّرت إسرائيل الناس إلى مناطق لم توفر لهم فيها السلع والخدمات الأساسية، ولا يستطيعون الوصول إليها بأنفسهم».

وذكر أن «القانون الدولي الإنساني ينص على أن يكون أي إخلاء للسكان مؤقتاً وعلى السماح للناس بالعودة إلى منازلهم»، لكن «القوات الإسرائيلية دمرت معظم البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والاتصالات والطاقة والنقل في غزة، ومدارسها ومستشفياتها وجرفت بساتين والحقول والدفيئات الزراعية بشكل منهجي». وتابع التقرير: «رغم أن التطهير العرقي ليس مصطلحاً قانونياً أو جريمة معترفاً بها بموجب القانون الدولي، إلا أنه عُرِّف في أحد التقارير الأممية، بأنه «سياسة مقصودة من قبل مجموعة عرقية أو دينية لإخراج السكان المدنيين التابعين لمجموعة عرقية أو دينية أخرى من مناطق جغرافية معينة باستخدام وسائل عنيفة ومثيرة للرعب». واعتبر أن من «المرجح أن يكون التهجير المنظم والعنيف الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين في غزة، وهم مجموعة عرقية مختلفة، مخططاً له بأن يكون دائماً في المناطق العازلة والممرات الأمنية»، وأن «هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ترقى إلى التطهير العرقي». وقالت نادية هارمان، الباحثة في قسم حقوق اللاجئين والمهاجرين في «هيومن رايتس ووتش»، وفق موقع المنظمة أمس، أنه «لا يمكن لأحد أن يُنكر الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة، ونقل المزيد من الأسلحة والمساعدات إلى إسرائيل من قبل الولايات المتحدة وألمانيا وغيرهما هو بمثابة تفويض مطلق بارتكاب المزيد من الفظائع، ويعرضهم بشكل متزايد لخطر التواطؤ في ارتكابها».

ودعت المنظمة «حكومات العالم إلى أن تُدين علناً التهجير القسري الذي تُمارسه إسرائيل بحق المدنيين في غزة باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية»، و«الضغط على إسرائيل لوقف هذه الجرائم». واعتبرت أهمية هو أنه في نهاية المطاف لن تشكل غزة تهديداً لإسرائيل، ولكيلا يحدث ذلك نحتاج إلى البقاء هناك لفترة طويلة جداً».

في غضون ذلك استُشهد شخصان وأصيب آخر في قصف استهدف منزلاً في مشروع بيت لاهيا، أمس، فيما استشهد أربعة مواطنين فلسطينيين، إثر قصف للاحتلال استهدف منزلاً في جباليا النزلة، كما استشهد فلسطيني وأصيب آخرون جراء إطلاق نار من مسيّرة «كواد كابتر» في المنطقة نفسها. وطاول القصف، أمس، منطقة تل الزعتر شمالي القطاع، فيما قال مدير مستشفى كمال عدوان، قرب بيت لاهيا، حسام أبو صفية، إنه لا توجد سيارات إسعاف تعمل في شمال قطاع غزة، مضيفاً لـ«رويترز» أنه تلقى بقلب منفطر نداءات استغاثة متعددة من أشخاص محاصرين تحت أنقاض منازلهم، لكن لم يستطع أن يفعل لهم شيئاً.

وأوقع قصف استهدف محيط مدرسة حمامة، بحي الشيخ رضوان، غرب مدينة غزة، ثلاثة شهداء. وذكرت مصادر طبية لوكالة الأناضول أن مدنياً فلسطينياً استشهد وأصيب عدد آخر بقصف مسيرة إسرائيلية على مدرسة صلاح الدين بحي النصر غربي مدينة غزة، وسط القطاع. من جهته قال الدفاع المدني بغزة، في بيان، إن المدرسة التي قصفت تؤوي مهجرين، وإن طواقمه تحاول السيطرة على حريق نشب فيها إثر القصف. كذلك قالت وسائل إعلام فلسطينية إن مواطناً استشهد وأصيب اثنان آخران في استهداف الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من المواطنين شرق مخيم البريج، جنوب مدينة غزة.

بدوره، قال الناطق باسم الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، لوكالة فرانس برس، أمس، إنه «جرى نقل 10 شهداء على الأقل وحوالي 30 مصاباً، وجميعهم من المدنيين، إثر عدة غارات جوية نفّذها الاحتلال صباح اليوم (أمس) في مناطق مختلفة على قطاع غزة، حيث لا يزال هناك عدد من المفقودين بعضهم تحت أنقاض المنازل المستهدفة».

من جهتها، ذكرت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس، أن جيش الاحتلال ارتكب، خلال الساعات الـ24 الماضية، ثلاث مجازر بحق العائلات في مختلف مناطق القطاع، خاصة في الشمال، مشيرة إلى وصول 24 شهيداً و112 مصاباً من بين ضحايا القصف الإسرائيلي للمستشفيات، فيما ارتفعت حصيلة ضحايا الحرب إلى 43,712 شهيداً و103,258 جريحاً. وفي الأثناء، قال جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، أمس، إن عمله معطل منذ 23 يوماً بمحافظة شمال قطاع غزة، مشيراً إلى أن آلاف المواطنين بلا خدمات إنسانية وطبية جراء الإبادة التي ترتكبها إسرائيل. وذكر في بيان أن الجيش الإسرائيلي هاجم طواقمه شمال قطاع غزة في 23 أكتوبر الماضي، وسيطر على مركباته، وشرد معظم عناصره إلى وسط وجنوب القطاع، واختطف 10 منهم.

إلى ذلك قالت حركة حماس إنه «منذ 41 يوماً استشهد ألفا فلسطيني شمال غزة، وأصيب 6 آلاف آخرين، ومئات تحت الأنقاض، جراء القصف الإسرائيلي». وأضافت أن الجيش الإسرائيلي «استهدف خلال 41 يوماً مراكز إيواء ومستشفيات، واعتقل كوادر طبية، ودمّر سيارات إسعاف، ومنع دخول المساعدات والإغاثة الطبية». ولفتت الحركة، في بيان، إلى أنه لا يزال مئات تحت الأنقاض جراء الإبادة والتطهير العرقي الإسرائيلي بمحافظة شمال غزة، فيما لا يزال «80 ألف شخص محاصرين»، وسط تنفيذ اعتقالات بحق «مئات المعتقلين». وكان عدد سكان محافظة الشمال، التي تشمل بلدتي بيت لاهيا وبيت حانون، وبلدة جباليا ومخيمها، يُقدر بنحو 200 ألف مواطن، هُجِّر أكثر من نصفهم قسراً جراء الإبادة والتطهير العرقي نحو مدينة غزة.

إلى ذلك أعلنت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أمس، أن مقاتليها قصفوا قوات الاحتلال المتوغلة في محيط منطقة الواحة شمالي مدينة غزة بقذائف الهاون، فيما عرضت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي مشاهد من قصف مواقع الاحتلال في محور نتساريم، وسط القطاع.

منع المساعدات

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أمس الخميس، إن ست محاولات خلال اليومين الماضيين، لتوصيل مساعدات منقذة للحياة إلى محافظة شمال غزة المحاصرة «قد منعت»، وكانت تهدف لتوصيل الغذاء والماء وتوفير خدمات حماية ودعم نفسي واجتماعي للأطفال. وأضاف المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوغاريك، أنه «حتى الثلاثاء الماضي، لا يزال 79% من قطاع غزة خاضعاً لأوامر إخلاء نشطة» باتجاه المناطق الجنوبية.

للحديث تتمة...

أين روسيا والصين؟

ناصر السهلي

بعد بداية الحرب الأوكرانية طرح البعض، ومنهم في منطقتنا العربية، فكرة أن العالم متجه نحو «تعددية قطبية»، أملاً في مواجهة الاحتكار الأميركي للسياسات الدولية. بدخول حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي على غزة عامها الثاني، وانطلاقها نحو لبنان، تُطرح أسئلة جدية حول تلك الفكرة. في مقابل وضوح مواقف أصدقاء الصهيونية، إلى مستوى قمع حرية التعبير للتغطية على جرائم إسرائيل، يحق للناس السؤال حول مواقف وسياسات الصين وروسيا، وبقية من يفترض أنهم نواة التعددية القطبية. لكن الإجابة تتطلب البحث الحقيقي عن قيمة ووزن الحالة العربية أمام مصالحها. ومع أن المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج ليست هامشية في السياسات الدولية، وعلى مستوى مصالح القوى المتنافسة، إلا أن الاستخفاف الذاتي بأهميتها يطرح سؤالاً مخادعاً من نوع: أين الصين وروسيا؟ ظهور الحالة العربية متعايشة مع تمييع غربي لجرائم الحرب وانتهاك الاحتلال الصهيوني القوانين والمعاهدات الدولية لا يساهم في أخذ لاعبين دوليين لخطابها ومصالحها على محمل الجد. طبعاً لا يمكن التوهم بأن أنظمة جامعة الدول العربية سيقلدون جسور أميركا والغرب نحو تل أبيب، لإنقاذ الناس من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، إن في غزة أو لبنان، وغيرهما في الاندفاعة الصهيونية. الاستسلام لقدرية إغلاق المعابر وفرض محاصرة مليوني إنسان عربي وللاستهتار الصهيوني بمصالحهم لا يساهم في طرق العرب باب السياسة الدولية للقول بوضوح: كفى جرائم. فبعضهم للأسف يراهن على كسر مقاومة الاحتلال، وآخرون يفضلون الظهور عاجزين، إلا من خطب إعلامية لا تُترجم تصرفات. وبالتأكيد ذلك وغيره لن يلجم أقطاب الصهيونية-الدينية ومشاريعها الفاشية المعلنة. بل لعلها فاجعة مخزية أن البعض ينتشي مع التيار الصهيوني-الأميركي بعودة دونالد ترامب، رغم وعود غير سرية بوزن وعد بلفور في فلسطين ولبنان، وربما في الجنوب السوري، لأجل تسمين هذا الكيان الصهيوني.

على كل حال، الصين وروسيا في نهاية المطاف ليستا من «أمة العرب»، وإن كانت مصالحهما تتقاطع معها. وغيابهما يستدعي مراجعة الغياب العربي عن تلك المصالح. فهل قام العرب بجهد حقيقي على المستوى الدولي، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة لكسر الفيتو الأميركي في مجلس الأمن؟ وهل نسق العرب بجدية مع موسكو وبكين، وغيرهما، ليقولوها صريحة لواشنطن: لسنا أحجاراً على رقعة مصالحكم؟ الصورة والممارسة أبداً ليستا كذلك.

الحدث

ألفا شهيد خلال 41 يوماً من حصار شمال غزة

غزة ـ **العربي الجديد**

في اليوم الـ405 من حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، واصلت القوات الإسرائيلية استهداف المدنيين، أمس الخميس، لا سيما في محافظة شمال غزة، موقعة مزيداً من الشهداء والجرحى، فيما تحدثت حركة حماس، في بيان أمس، عن سقوط ألفي شهيد وستة آلاف جريح خلال 41 يوماً من العملية العسكرية الإسرائيلية في شمالي القطاع، بما يشمل جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون.

وغداة إعلان البيت الأبيض، مساء أول من أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة حصلت على تعهدات جديدة من إسرائيل، خلال اليومين الماضيين، بشأن الوضع في قطاع غزة، إذ أوضح مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أن بلاده «تريد أن ترى تلك التعهدات تُنفذ لمواصلة العمل على قضايا، منها المساعدات الإنسانية. والتوصل لاتفاق لإطلاق سراح الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين) في غزة»، كانت وزيرة الاستيطان الإسرائيلية أوريت ستروك، تدعو، أمس، إلى استمرار احتلال قطاع غزة لـ«فترة طويلة جداً»، إضافة إلى ضم الضفة الغربية المحتلة. وقالت ستروك، من حزب القوة اليهودية اليميني المتطرف، لموقع واينت الإسرائيلي: «لا أعتقد أنه يجب أن تكون هناك استراتيجية للخروج» من قطاع غزة. وأضافت: «وضعتُ أهدافاً واضحة جداً لهذه الحرب، وعندما حددنا أهداف الحرب فهي نوع من العقد بين الحكومة والجنود وعائلاتهم. نريد تهيئة الظروف لعودة المختطفين (الأسرى الإسرائيليين بغزة)، وتدمير القوة العسكرية والتنظيمية لحماس». ووفق ستروك فإن «الهدف الأكثر أهمية هو أنه في نهاية المطاف لن تشكل غزة تهديداً لإسرائيل، ولكيلا يحدث ذلك نحتاج إلى البقاء هناك لفترة طويلة جداً».

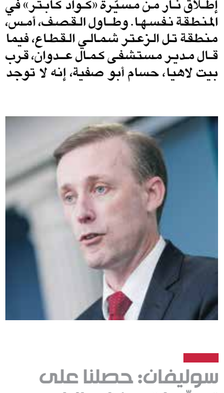

سوليفان: حصلنا على تعهّدات من إسرائيل بشأن الوضع بغزة

تقرير

التضامن الأجنبي ممنوع مع أهالي الضفة

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **العربي الجديد**

لا يكتفي الاحتلال بالهدم والاعتقالات والاقتحامات اليومية في مناطق الضفة الغربية، بل يعمل كذلك على منع أي تضامن مع أهالي الأراضي المحتلة، عبر محاربة الناشطين الأجانب المتطوعين لمساندة الفلسطينيين في الضفة. ونقلت صحيفة هآرتس العبرية، أمس الخميس، شهادات عدة ناشطين تعرّضوا للملاحقة من قبل شرطة وجيش الاحتلال. وقال أحد المتطوعين الأجانب، إن الجنود داهموه خلال مساعدته فلسطينيين في قطف الزيتون، وأخذوا جواز سفره. وأوضح أنه تعرّض لتحقيق طويل، اتُّهم خلاله بدعم حركة حماس، كما تعرّض لجلسة استماع في سلطة السكان، قبل إلغاء تأشيرة إقامته وطرده إلى الخارج برفقة ناشط آخر. وذكرت الصحيفة أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 طرد الاحتلال 16 ناشطاً على الأقل، بطرق مختلفة، بعد اعتقالهم في الضفة الغربية، وتوجيه اتهامات لهم. وأوضحت «هآرتس» أن حالات طرد الناشطين الأجانب، تعكس السياسة المعلنة لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، والتي يتم تطبيقها على أرض الواقع من خلال تعاون وثيق بين الجيش الإسرائيلي وشرطة الاحتلال وسلطة السكان والهجرة. وكجزء من هذه السياسة، أوعز بن غفير في الأشهر الأخيرة، بالتحقيق مع النشطاء الأجانب في وحدة تتولّى مهام الجرائم الخطيرة في لواء الشرطة المسؤول عن مناطق الضفة. وفي الوقت ذاته تمارس اللجنة الفرعية لقضايا الضفة في الكنيست، برئاسة النائب تسفي سوكوت، ضغطاً في هذه القضية وممارسات مكثّفة دعماً لملاحقة الناشطين وطردهم. وأضافت الصحيفة أن شرطة الاحتلال حققت مع 30 ناشطاً أجنبياً منذ مطلع العام الحالي.

وفي سياق الاعتداءات اليومية في الضفة، أطلق مستوطنون النار أمس باتجاه المزارعين الفلسطينيين في قرية جالود جنوب نابلس، أثناء انشغالهم بقطف ثمار الزيتون، مما أجبرهم على مغادرة أراضيهم، بدون وقوع إصابات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصلت مجموعة من المستوطنين المدججين بالسلاح، ترافقها قوات من جيش الاحتلال، إلى تلك الأراضي في جالود، وقاموا بسرقة محصول الزيتون. واقتحمت قوات الاحتلال أمس قرية برقة شمال غرب نابلس شمالي الضفة لليوم الثاني على التوالي. كما هدمت جرافات الاحتلال أمس منزل المواطن الفلسطيني براء ناصر نجار في قرية يتما، الواقعة جنوب مدينة نابلس. وشهدت بلدة بيت فوريك شرق نابلس مواجهات أدت إلى إصابة فتيين فلسطينيين بالرصاص الحي، من جانب آخر، اقتحم عشرات المستوطنين، صباح أمس، باحات المسجد الأقصى تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال، وقاموا بتنفيذ جولات استفزازية في أنحاء المسجد الأقصى، وأدوا طقوساً تلمودية.

وفي سياق اعتداءات الاحتلال المتفرقة، أقدم يوم أمس الخميس على هدم مسجد قرية أم الحيران في النقب، آخر المباني القائمة فيها، بعدما عمل على مدار الأيام الأخيرة على إجبار الأهالي على هدم منازلهم بأنفسهم، وقام باعتقال عدد منهم. وقال حسام أبو القيعان من سكان قرية أم الحيران، لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي تلقوا أوامر إجلاء تام لجميع السكان إلى قرية حورة المجاورة. وأوضح أن هناك نحو 170 عائلة لا يوجد لديها أماكن يمكن لأفرادها التوجه إليها. ويأتي اقتلاع القرية ضمن مخطط سلطة أراضي إسرائيل من إقامة مستوطنة «درور» على أنقاض القرية.

متضامنون أجانب وفلسطينيون يقطفون الزيتون في بتير، 8 نوفمبر الحالي (وسام هشلمون/الأناضول)

مكانها لتوطين يهود فيها. ونددت جهات عدة في الداخل الفلسطيني، بقيام المؤسسة الإسرائيلية، باقتلاع قرية أم الحيران في النقب وتهجير سكانها من أراضيهم، بهدف إسكان مستوطنين مكانهم. وقالت لجنة المتابعة العليا لشؤون فلسطينيي الداخل في المناطق المحتلة عام 1948، في بيان لها، إن «السلطات الإسرائيلية استكملت (أمس) الخميس، جريمة أخرى ضد الإنسانية، وضد أصحاب المكان، باقتلاعها قرية أم الحيران في النقب، كخطوة تمهيدية لبناء مستوطنة تخص اليهود، وهي حلقة أخرى من مخطط اقتلاع عرب النقب من أراضيهم وقراهم». ودعت المتابعة إلى أوسع مشاركة في التظاهرة التي تنظمها بالتعاون مع اللجان الشعبية، اليوم الجمعة في مدينة أم الفحم، ضد هذه الممارسات وضد العدوان المستمر على غزة ولبنان.

من جهتها، دعت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب إلى التجمع في أم الحيران ودعم أهلها، معلنة أن «يوم السبت سيكون يوم التضامن مع أم الحيران، حيث سنقوم معاً بإقامة خيام على أنقاض البيوت لتأكيد فشل سياسة التهجير من خلال هدم البيوت وللتأكيد أننا في قرانا وفي نقبنا باقون ولن نرحل». كما اعتبر التجمّع الوطني الديمقراطي، في بيان أمس، حول هدم مسجد قرية أم الحيران وتهويد القرية، أن هذه السياسات هي بمثابة حرب أخرى بأشكال مختلفة تخوضها المؤسسة الإسرائيلية ضد المواطنين العرب وأهالي النقب بشكل خاص. ودان الاختطاف والاعتقال التعسفي الذي تعرض له الإهالي في أم الحيران من قبل الشرطة وإعلان سلطة أراضي إسرائيل عن إقامة مستوطنة «درور» على أنقاض القرية.

عقب استهداف مدرسة لنوبي مهجرين في مدينة غزة أمس (عمر القطاع/فرانس برس)

وأضاف: «توفر القضية المرفوعة من قبل جنوب أفريقيا فرصة مهمة لمحكمة العدل الدولية لتقديم إجابات واضحة ومحددة حول مسألة ما إذا كانت إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. من جهتنا، نساند بقوة إجراءات محكمة العدل الدولية، ونعتقد أن شدة وخطورة الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة في غزة تستدعي التدقيق من جانب أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة».

في موازاة ذلك أشارت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، في تقرير أمس، يغطي الفترة بين السابع من أكتوبر 2023 حتى يوليو/ تموز الماضي، إلى أنه «من خلال حصارها لغزة، وعرقلة المساعدات الإنسانية، إلى جانب الهجمات المستهدفة وقتل المدنيين وعمال الإغاثة، وعلى الرغم من النداءات المتكررة للأمم المتحدة، والأوامر الملزمة من محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن، تتسبب إسرائيل عمداً في الموت والتجويع والإصابات الخطيرة». وأعلنت أن «سياسات إسرائيل وممارساتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية»، مضيفة أن إسرائيل «استخدمت التجويع أسلوبا من أساليب الحرب وفرض عقاب جماعي على الفلسطينيين». وأشار إلى أن القوات الإسرائيلية استخدمت بحلول شهر فبراير/ شباط الماضي أكثر من 25 ألف طن من المتفجرات في أنحاء قطاع غزة، وهو ما «يعادل قنبلتين نوويتين». وذكرت اللجنة أن «إسرائيل، من خلال تدمير أنظمة المياه والصرف الصحي والغذاء الحيوية وتلويث البيئة، خلقت مزيجاً قاتلاً من الأزمات التي ستلحق ضرراً شديداً بالأجيال القادمة». كذلك أوردت في تقريرها أن «استخدام الجيش الإسرائيلي للاستهداف بمساعدة الذكاء الاصطناعي، مع حد أدنى من الإشراف البشري، إلى جانب القنابل الثقيلة، يؤكد تجاهل إسرائيل لالتزامها بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين واتخاذ الضمانات الكافية لمنع مقتل المدنيين». وشددت «الدول الأخرى غير مستعدة لمحاسبة إسرائيل وتستمر في تزويدها بالدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم».

يُذكر أنه في الثامن من الشهر الحالي، أصدرت لجنة مراجعة المجاعة، بإشراف الأمم المتحدة، إنذاراً إزاء «الاحتمال الوشيك والكبير لحدوث المجاعة، بسبب الوضع المتدهور بسرعة في قطاع غزة»، لا سيما في الشمال. وفي يوليو/ تموز الماضي، أكدت لجنة خبراء أمميين مستقلين أن الوفيات الأخيرة لأطفال فلسطينيين بسبب الجوع وسوء التغذية «لا تدع مجالاً للشك في أن المجاعة قد انتشرت في جميع أنحاء قطاع غزة». وكانت فرانشيسكا ألبانيز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد ذكرت في تقرير، مارس/ آذار الماضي، إن هناك «أسباباً معقولة للاعتقاد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة»، داعية إلى ضمان امتثال إسرائيل «بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها».

(العربي الجديد، فرانس برس)

برلين ترفض تعليق الحوار مع إسرائيل

رفضت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، المعروفة بمواقفها المؤيدة بالكامل للجرائم الإسرائيلية، أمس الخميس، اقتراح الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الذي تنتهي ولايته في غضون أيام، بتعليق الحوار السياسي المنتظم مع إسرائيل، كرد فعل على الحرب القائمة في قطاع غزة ولبنان. وقالت بيربوك: «نحن دائماً نؤيد الحفاظ على قنوات الحوار مفتوحة. وينطبق هذا، بالطبع، على إسرائيل أيضاً».

شرق غرب

التحقيق مع رئيس ديوان نتنياهو

خضع رئيس ديوان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، تساحي برافرمان (الصورة)، للتحقيق أمس الخميس، في إطار الشبهات المتعلّقة بتورطه في قضايا أمنية وفضائح تم الكشف عنها أخيراً. وذكر موقع يديعوت أحرونوت، أنه وفقاً للشبهات، برافرمان هو المسؤول الكبير الذي ارتبط اسمه بالاحتفاظ بتوثيقات شخصية حساسة لضابط في الجيش الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، تم استجواب برافرمان بشبهة تورطه في قضية «البروتوكولات»، حيث يُشتبه في أنه حاول «تعديل» محاضر مناقشات سرية.

(العربي الجديد)

هجمات جديدة لـ«المقاومة الإسلامية» العراقية

أعلنت جماعة «المقاومة الإسلامية» في العراق، أمس الخميس، تنفيذ ثلاث هجمات بطائرات مسيّرة. ووفقاً لبيان لها صدر صباح أمس، فإنها «نفّذت ثلاث هجمات متتابعة على هدف حيوي شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة بواسطة الطائرات المسيّرة». وأضافت أن هجماتها ستتواصل، وأنها تأتي «نصرة لأهلنا في فلسطين ولبنان».

(العربي الجديد)

انتحار ناشط إيراني بعد مطالبته بإطلاق سجناء

أقدم الناشط الإيراني كيانوش سنجري على الانتحار، بعد ساعات من تحذيره مساء الأربعاء من أنه سيقدم على إنهاء حياته إذا لم يتم إطلاق سراح أربعة سجناء محتجزين على خلفية دوافع سياسية. وطالب سنجري بالإفراج عن النّاشطة المخضرمة فاطمة سبهري، ونسرين شكري والدة فتى قُتل خلال احتجاجات عام 2022، ومغني الراب توماج صالحي، والناشط في مجال الحقوق المدنية أرشاد رضائي. وأضاف في وقت لاحق: «لا ينبغي سجن أي شخص بسبب التعبير عن آرائه».

(فرانس برس)

لوبن مهددة بمنعها من خوض الانتخابات الرئاسية الفرنسية

ناشد اليمين المتطرف الفرنسي الرأي العام دعم زعيمته مارين لوبن (الصورة) غداة طلب الادعاء إنزال عقوبة الحبس خمس سنوات بحقها ومنعها من الترشح للانتخابات لمدة خمس سنوات، في قضية اختلاس أموال من البرلمان الأوروبي. ما يهدد طموحاتها الرئاسية في استحقاق 2027. وأطلق «التجمع الوطني» عبر منصة إكس أمس الخميس عريضة تحت عنوان «ادعموا مارين! دافعوا عن الديمقراطية»، ندد فيها بـ«تدخل فاضح في تنظيم الحياة البرلمانية بدون الاكتراث لفصل السلطات»، وبـ«محاولة للقضاء على صوت المعارضة الحقيقية» و«الالتفاف على العملية الديمقراطية».

(فرانس برس)

مقتل 3 من ضباط الحرس الثوري شرقي إيران

أعلن الحرس الثوري الإيراني، في بيان أمس الخميس، مقتل ثلاثة من ضباطه وأربعة مسلحين في اشتباكات في منطقة راسك في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران. وأعلن السلاح البري في الحرس أن الاشتباكات وقعت خلال مهاجمة «مكان لخلية إرهابية» ومحاصرتها، مشيراً إلى أنه تم اعتقال ستة من المسلحين.

(العربي الجديد)

الحدث

واصل الاحتلال الإسرائيلي الترويج لقرب التوصل إلى اتفاق لوقف العدوان على لبنان، مشترطاً الاحتفاظ بحرية تنفيذ عمليات مستقبلاً، وهو الأمر الذي يبدو مرفوضاً من قبل السلطات في بيروت التي تؤكد أنها لم تستلم حتى مساء أمس الخميس أي مسودة لاتفاق يجري العمل عليه. يتوازى ذلك مع انتقال الاحتلال إلى مرحلة جديدة من عملياته البرية في الجنوب اللبناني، إلى جانب تصعيد القصف الجوي خصوصاً في الضاحية الجنوبية لبيروت، بما يمهد لتوسيع حربه لمحاولة فرض إملاءاته للتسوية التي يروّج لها

الاحتلال يوسع التوغل

إسرائيل تصعّد براً وجواً لفرض إملاءاتها على لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

يكرر الاحتلال الإسرائيلي الترويج لقرب التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب على لبنان، في محاولة لرمي مسؤولية عرقلة التفاهم على لبنان وحزب الله، خصوصاً أن الاحتلال يتمسك بحرية تنفيذ العمليات داخل لبنان، وهو شرط لن يكون مقبولاً في الجانب اللبناني، المتمسك بتطبيق القرار الدولي 1701 من دون تعديلات مدخلاً لأي تسوية، علماً أن أوساطاً وزارية لبنانية تؤكد أنها لم تتبلغ حتى مساء أمس الخميس أي مسودة لاتفاق بشكل رسمي. يترافق ذلك مع توسيع الاحتلال حربه في الميدان، عبر الانتقال إلى خط ثان من القرى في الجنوب اللبناني (بين 5 و10 كيلومترات عن الحدود)، علماً أنه يواجه مقاومة شرسة، ويقول حزب الله وإعلامه إن الاحتلال لم يستطع فرض سيطرته على أي بلدة لبنانية، بموازاة تكثيف القصف على الضاحية الجنوبية لبيروت، وهو ما يشير إلى أن إسرائيل تتحضّر لقتال أوسع لمحاولة فرض شروطها وإملاءاتها ضمن التسوية التي يتم العمل عليها بين تل أبيب وواشنطن راهناً. وأعلن وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين، العضو في مجلس الوزراء الأمني، أن إسرائيل أقرب من أي وقت مضى، منذ بداية الحرب، إلى التوصل لاتفاق بشأن الأعمال القتالية مع حزب الله، لكنه أضاف أن إسرائيل لا بد أن تحتفظ بحرية تنفيذ العمليات داخل لبنان في حالة انتهاك أي اتفاق. وقال كوهين في مقابلة مع «رويترز» أمس: «أعتقد أننا في مرحلة نحن أقرب فيها من أي وقت مضى إلى التوصل لترتيب منذ بداية الحرب». ولفت إلى أن من نقاط الخلاف الرئيسية بالنسبة لإسرائيل ضمان احتفاظها بحرية تنفيذ العمليات إذا عاد حزب الله إلى المناطق الحدودية التي قد يشكل فيها تهديداً للبلدات الإسرائيلية. وتابع: «سنكون أقل تساهلاً مما سبق مع محاولات إقامة معاقل في أراض قريبة من إسرائيل. ذلك ما سنكون عليه، وتلك بالتأكيد هي الكيفية التي سنتعامل بها». من جهتها، تحدثت القناة 12 العبرية عن تقديرات إسرائيلية، بأن رد لبنان بشأن الاتصالات المتعلّقة بالتسوية، قد يأتي اليوم، من دون تقديم مزيد من التفاصيل. وكانت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، قد نقلت مساء الأربعاء، عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين، أن مساعداً لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أبلغ الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر، بأنّ إسرائيل تسارع في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان، لإعطاء ترامب إنجازاً في السياسة الخارجية. وبحسب ما نقلته الصحيفة عن أحد المسؤولين الإسرائيليين، فإن هناك تفاهماً على أنّ إسرائيل ستقدم لترامب هدية، وأضاف: «في يناير/كانون الثاني... سيكون هناك تفاهم بشأن لبنان». وكان وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، المقرب من نتنياهو، قد التقى ترامب في منتجعه في فلوريدا هذا الأسبوع. ونقل موقع أكسيوس الأميركي عن مسؤول إسرائيلي لم يسمه، أمس، قوله إن الولايات المتحدة وإسرائيل متوافقتان بشأن اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، مضيفاً أن على واشنطن أن تتوصل لتفاهم مع اللبنانيين، موضحاً أن لا زيارة للوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين إلى بيروت في هذه المرحلة. كذلك نقل الموقع عن مسؤول أميركي أن محادثات الوزير ديرمر في البيت الأبيض كانت جيدة جداً وأغلقت معظم الفجوات المتبقية بين إسرائيل والولايات المتحدة في ما يتعلق بنص اتفاق وقف إطلاق النار والضمانات التي طلبتها إسرائيل من الولايات المتحدة في ما يخص حرية العمل في لبنان

على الجانب اللبناني، قالت أوساط وزارية لبنانية متابعة لمسار الحراك الدولي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الإسرائيلي يتقصّد تسريب المعلومات أو اصدار تصريحات تشي باقتراب الحلّ، وذلك لإظهار أنه يتعاون ويقوم بمجهود في هذا الإطار، ومن ثم ينسف المساعي جميعها ويكمل تصعيده، علماً أنه المعرقل كما فعل في غزة»، لافتة إلى أنّ «لبنان لم يتبلغ أي مسودة بشكل رسمي، وهو سبق أن أعلن موقفه وثوابته للوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين، خصوصاً لناحية أولوية وقف إطلاق النار، والالتزام بتطبيق القرار 1701 من دون تعديل، وتعزيز انتشار الجيش في الجنوب وتعاونه مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)». وبرز أمس لقاء رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بالسفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون. في الغضون، أفاد تقرير صادر عن البنك الدولي أمس، بأن الحرب على لبنان ألحقت أضراراً بنحو 100 ألف وحدة سكنية، في حين تجاوزت الخسائر الاقتصادية في البلاد 5 مليارات دولار خلال أكثر من عام من القتال. وبحسب البنك الدولي، «تسبّب النزاع في تضرر ما يقدر بـ99209 وحدات سكنية، ومن بين هذه الوحدات المتضررة يقدّر أن 18% مدمرة بالكامل، بينما 82% تعرضت لأضرار جزئية» وذلك بين 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و27 أكتوبر 2024.

ميدانياً، أعلن الجيش الإسرائيلي أمس أن قوات الفرقة 91 تشارك في توسيع نطاق الاجتياح البري في أطراف خط القرى الثاني في جنوب لبنان، في مناطق جديدة لم يعمل فيها الجيش الإسرائيلي من قبل. وادعى أنه خلال العملية، عثر مقاتلو وحدة الكوماندوس التابعة للفرقة على منصة إطلاق تحتوي على 32 قاذف صواريخ، بالإضافة إلى مستودعات أسلحة وذخائر متعددة، فضلاً عن أنفاق تحت الأرض. ويدور جدل بين المستويات الميدانية في قيادة المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، وهيئة الأركان، حول شكل العمليات العسكرية المطلوبة في جنوب لبنان. وأفاد موقع والاه العبري، أمس الأول الأربعاء، بأن رئيس الأركان هرتسي هليفي، يدعم طريقة الدهم التي تهدف إلى الوصول إلى مناطق معيّنة بناءً على معلومات استخباراتية، وقتل المسلحين وتدمير البنية التحتية، ثم العودة إلى الأراضي الإسرائيلية (الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948). في المقابل، بدّى ضباط في قيادة المنطقة الشمالية، أنه في ظل تعثّر المفاوضات للتوصل إلى تسوية مع لبنان، يستغل حزب الله هذا الأسلوب، بالتالي من الأجدى الدفع بعملية برية، والسيطرة على الأرض في مناطق داخل لبنان، لفترة طويلة. ونقل الموقع عن أحد المسؤولين المشاركين في «الجدل المهني»، الذي لم يسمه، قوله إن ضباطاً آخرين يعتقدون أن رئيس الأركان يخشى من كلمة «احتلال»، حتى لا يُتهم بأنه احتل أراضي كما يحدث في قطاع غزة، مما سيجبره على التمركز على الأرض، وفي المرحلة التالية «إنشاء قطاع غزة في لبنان»، في إشارة إلى احتلال أراض لبنانية.

في هذا الوقت، نشرت وسائل إعلام تابعة لحزب الله أمس معلومات عن خطوط محاولات التوغل الإسرائيلية المستجدة بعد إعلان الاحتلال عن الانتقال إلى المرحلة الثانية من العدوان البري على المنطقة الحدودية، وهي محور الضهيرة، علما الشعب، حاملو في أطراف الناقورة، طير حرفا في القطاع الغربي. كذلك، محور يارون . بنت جبيل، عيترون . بنت جبيل، عيترون . عيناثا، في القطاع الأوسط، إلى جانب محور العباد . حولا، وادي هونين، مركبا في القطاع الشرقي. وأفيد أمس عن وقوع اشتباكات عنيفة بين حزب الله وجيش الاحتلال عند أطراف بلدة شمع (من قرى قضاء صور) في القطاع الغربي.

بموازاة ذلك، قصف الجيش الإسرائيلي أمس الضاحية الجنوبية لبيروت على نحو مكثف بغارات متقطعة امتدت منذ ساعات الفجر الأولى وحتى المساء. كما شن غارات على بلدات جنوبية، منها بلدة تولين في محافظة النبطية، ومناطق عديدة في منطقة صور، وبلدات شقرا ومجدل سلم وقبريخا وحانين. كما استهدف قصف إسرائيلي مباشر مسجد بلدة يارين ما أدى إلى نسفه بالكامل. وأفيد عن استشهاد 3 أشخاص على الأقل في غارة إسرائيلية استهدفت مدينة بعلبك شرقي لبنان. في المقابل، أعلن حزب الله استهداف تجمّع للقوات الإسرائيلية في مستوطنة المنارة بصلية صاروخية، كما أعلن قصف عدد من المستوطنات، بينها دبشون ويسوف هاماعلاه، ومدينة نهاريا، إضافة إلى ثكنة دوفيف وموقع جل العلام الحدودي بصلية صاروخية.

تمسك بـ1701

أكد وزير الدفاع اللبناني موريس سليم، خلال لقائه أمس وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة جان بيار لاكروا (الصورة) في حضور رئيس بعثة «يونيفيل» ارولدو لاثارو، تمسك لبنان ببقاء القوات الدولية في الجنوب لتتعاون مع الجيش اللبناني في تنفيذ القرار 1701 بكامل مندرجاته، الذي أعلن لبنان مراراً التزامه تطبيقه بعد وقف النار. من جهته، أكد لاكروا أن «الالتزام بالقرار 1701 هو الأرضية الثابتة لأي حل».

بعد غارة إسرائيلية على حارة حريك بضاحية بيروت أمس (فرانس برس)

كوهين: إسرائيل لا بد أن تحتفظ بحرية تنفيذ العمليات

تجاوزت الخسائر الاقتصادية في لبنان 5 مليارات دولار

تقرير

لاريجاني يزور دمشق في زمن النأي بالنفس

تطرح زيارة كبير مستشاري المرشد الإيراني علي لاريجاني إلى دمشق، أمس الخميس، تساؤلات عن أهدافها، في ظل أنباء عن تراجع علاقة النظام بطهران في الفترة الأخيرة

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

في ظل حديث عن تراجع وفتور في العلاقات التي تربط النظام السوري بإيران، ومع اشتداد الضربات الإسرائيلية على أهداف إيرانية وأخرى لحزب الله في مناطق سيطرة النظام الذي يبدو أنه حريص على عدم الدخول في نزاع إقليمي، جاءت زيارة كبير مستشاري المرشد الإيراني، عضو مجمع تشخيص المصلحة علي لاريجاني، إلى دمشق، أمس الخميس، على رأس وفد رسمي لبحث «الأوضاع الراهنة في المنطقة والعلاقات الإيرانية السورية». زيارة تزامنت مع قصف جوي مكثف على أهداف يُعتقد أنها تابعة للحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني على الأراضي السورية، والتي وصلت لأول مرة قبل أيام إلى الشمال الغربي من سورية. وآخر عمليات القصف حدثت أمس الخميس في دمشق، حيث استهدف قصف إسرائيلي منطقة المزة في العاصمة السورية، وهي منطقة تضمّ مقرات أمنية ومكاتب الأمم المتحدة طاولتها عدّة غارات في الآونة الأخيرة نسبت إلى إسرائيل. وأعلنت وزارة الدفاع التابعة للنظام عن مقتل 15 شخصاً في الغارة، فيما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الهجوم استهدف أصولاً ومقار قيادية تابعة لـ«الجهاد الإسلامي» في دمشق وهو ليس عملية اغتيال.

ويبدو أن إسرائيل ماضية في سياستها التي تقول إنها تستهدف قطع طرق الإمداد عن حزب الله من سورية، وقصفت، يوم الأربعاء الماضي، جسوراً وطرقات وأخرجتها عن الخدمة في ريف حمص المتاخم للحدود اللبنانية. وتزامنت زيارة لاريجاني مع مؤشرات إلى تراجع العلاقة بين الرئيس السوري بشار الأسد والجانب الإيراني في تساوق كما يبدو مع مطالب عربية بالحد من النفوذ الإيراني في سورية مقابل المزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي، وتخفيف الأعباء عن الأسد. بيد أن كبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني علي أصغر حاجي أكد لوسائل إعلام روسية، الأربعاء الماضي، أن وجود من سمّاهم بـ«المستشارين» الإيرانيين في سورية «مستمر»، مشيراً إلى أنه «لا توجد قرارات بشأن تغييرات في عدد قواتنا وأفرادنا (في سورية) حتى الآن. كل شيء لا يزال على حاله في هذا المجال».

وكان مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي قد نفى في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وجود توتر في العلاقة مع النظام السوري، معتبراً تقارير إعلامية تحدثت عن هذا الشأن «ملفقة»، واصفاً بشار الأسد بـ«شخصية مؤثرة تؤمن بالمقاومة وتدعمها خصوصاً ضد الكيان الصهيوني».

ودعمت إيران بقوة النظام السوري لوأد الثورة التي قامت ضده في عام 2011، ما سمح لها بالتغلغل في البلاد على المستويات كافة، خصوصاً العسكرية، وتنشر اليوم عشرات المليشيات الموالية لإيران في عموم مناطق سيطرة النظام. وبحسب مراكز بحثية، وقّع النظام مع إيران منذ عام 2011، ما لا يقل عن 126 اتفاقية في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والتجارة والصحة والتعليم والزراعة والصناعة والاتصالات والتمويل، بعضها بمثابة مكافأة من النظام لإيران على الدعم الذي قدّمته له عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وبعضها الآخر بمثابة ضمان من إيران لتحصيل الثمن الذي قدّمته للنظام خلال سنوات الحرب. ولكن النظام السوري ومع بدايات الانفتاح العربي عليه في العام الماضي، بدا وكأنه يحاول المناورة في العلاقة مع إيران استجابة للضغوط العربية عليه، في محاولة للإبقاء على علاقته التي تُوصَف بـ«استراتيجية» مع طهران من جهة، والاستفادة من تقارب الدول العربية معه من جهة أخرى.

وتجلّت مناورات النظام أكثر بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث فضّل البقاء على الحياد والاكتفاء بالتنديد الإعلامي. وحافظ النظام على الهدوء في جبهة الجولان التي لم تشهد أي تصعيد من قبل قواته المنتشرة في المنطقة، ما خلا بضعة صواريخ كانت تُطلَق من ريف درعا من قبل مليشيات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني إلى الجولان المحتل ليست ذات قيمة عسكرية، إذ لم تفض إلى أي خسائر. وفي خطوة بدا أن الهدف منها تقييد حركة حزب الله في الأراضي السورية، صادرت قوات النظام الشهر الماضي مستودعي ذخيرة له في ريف دمشق. ولكن المحلل السياسي رضوان زيادة، الذي وصف في حديث مع «العربي الجديد» زيارة لاريجاني بـ«التشاورية»، لم يرَ أي مؤشر إلى تراجع العلاقة بين الأسد وطهران، مضيفاً: الأسد اعتمد ولا يزال على طهران اعتماداً كلياً، فهي ولي نعمته، وأشار إلى أن نأي الأسد بنفسه عما يجري في قطاع غزة ولبنان «يندرج ضمن استراتيجيته بعدم الدخول في أي نزاع إقليمي يخسر فيه، والمهم عنده إبقاء يده طليقة في قتل وتعذيب السوريين، فهذا الأمر يمثّل الأولوية الأولى والأخيرة لديه». من جهته، رأى الباحث السياسي ياسين جمول، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «النظام ومنذ أيام حافظ الأسد أعطى لإيران الضوء الأخضر لنشر وترسيخ نفوذها في سورية لحمايته من السقوط، ثم استعان بالجانب الروسي في سياق اللعب على كل الحبال السياسية، وهو يغضّ النظر عن التجاوزات الإسرائيلية ليبقى حاكماً، ويبيع سورية للروس ليبقى، ويبيع سورية لإيران ليبقى، فمن يدفع أكثر يتعاون معه أكثر». وتابع: «يبدو أن بشار الأسد يقرأ الموقف الحالي باعتباره إضعافاً لإيران ومليشياتها، فهو يستفيد من هذا للبحث عن مشتر جديد، فيذهب تارة نحو الجامعة العربية ودول الخليج، وتارة نحو الروس والصين». ورأى جمول أنه «لا يوجد تراجع حقيقي ولا زيادة حقيقية في العلاقات بين الأسد والجانب الإيراني»، مضيفاً: «لكن الأسد يبحث عمّن يحميه ويثبّت نظامه، فإن كانت إيران اليوم عاجزة عن حماية أهم مليشياتها وعاجزة عن حماية رموزها ومنشآتها، فما له ولإيران؟».

لاريجاني في طهران، مايو 2024 (فاطمة بهرامي/الأناضول)

استهدف هجوم إسرائيلي أمس منطقة المزة في دمشق

خاص

مشاورات القاهرة وأنقرة: ليبيا والقرن الأفريقي

ركز الجانب المصري في المشاورات الأخيرة مع أنقرة، على ملف الإعمار في ليبيا، وعرض «التعاون الأمني» مع تركيا في الصومال

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شهدت القاهرة، الاثنين الماضي، الجولة الثانية من المشاورات بين مصر وتركيا، بشأن تطورات الوضع في ليبيا، فيما ركزت أيضاً على منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. جاء ذلك في ظل معلومات عن ميل كفة الميزان لصالح الجانب التركي، خصوصاً في ما يتعلق بمفاوضات تقاسم النفوذ والمصالح في ليبيا، من إعادة الإعمار في شرق البلاد وغربها إلى مكافحة الإرهاب وتدريب عناصر الجيش الليبي ودعم إجراء الانتخابات، التي يرى الجانب المصري أنها «السبيل الوحيد» لحل الأزمة الليبية، وأيضاً في ما يتعلق بالنفوذ في منطقة القرن الأفريقي، التي تتمتع فيها تركيا بعلاقات قوية مع جميع الأطراف، بما فيها الصومال وإثيوبيا. وعلمت «العربي الجديد» أن جولة المشاورات التي رأس فيها وفد مصر، مساعد وزير الخارجية لإدارة ليبيا السفير طارق دحروج، ومن الجانب التركي المدير العام لإدارة شرق وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية التركية، السفيرة إليف أولجن، شهدت محاولات مصرية حثيثة لتحقيق أكبر فائدة، خصوصاً في ما يتعلق بملف الإعمار الذي يحرص عليه «المستوى السياسي» أكثر من غيره من الملفات، وسط تمسك الجانب التركي بقضايا أخرى «ذات طابع أمني استراتيجي»، ولا سيما أن لدى أنقرة قنوات اتصالات واسعة مع جميع الأطراف السياسية والعسكرية الليبية الفاعلة.

ويرى المحلل التركي جاهد طوز أن «ليبيا تُعد ملفاً رئيسياً في المناقشات بين مصر وتركيا»، مشيراً إلى «اختلاف توجهات البلدين فيه، إذ وقفت مصر سابقاً إلى جانب قوات اللواء (المتقاعد) خليفة حفتر، بينما دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، باعتبارها المعترف بها من الأمم المتحدة». ونتيجة هذا الدعم، يعتبر طوز أن «موقف تركيا تجاه ليبيا يرتكز على دعم الشرعية في طرابلس، بينما تسعى مصر للحفاظ على نفوذها في المنطقة وتثبيت مصالحها الاستراتيجية». ويشير إلى أن «التقارب بين القاهرة وأنقرة يأتي بعد زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تركيا (سبتمبر/ أيلول الماضي) ومباحثاته مع الرئيس رجب طيب أردوغان التي أرست الأرضية المناسبة للتفاهمات المشتركة، ما يعكس رغبة البلدين في تجاوز خلافاتهما العميقة بشأن الملف الليبي».

ويلفت إلى أن «موضوعات إعادة إعمار ليبيا وتدريب الجيش الليبي تأتي كأولويات لكلا الطرفين»، مضيفاً أنه «في ظل ميل الكفة لصالح تركيا في هذه المرحلة، قد تحظى أنقرة بفرص كبيرة للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، ولا سيما في غرب ليبيا، بالإضافة إلى دورها المستمر في تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للجيش الليبي». وبرأي طوز «قد تشكل هذه الشراكة المتزايدة قلقاً للقاهرة، التي تسعى لضمان أمن حدودها الغربية ومنع تمدّد النفوذ التركي من دون قيود». ويبيّن أن «المشاورات بين القاهرة وأنقرة بشأن الملفات الخلافية ستستمر، وقد تفضي إلى زيارات على مستويات دبلوماسية أعلى في حال الوصول إلى تفاهمات إيجابية وملموسة». تطرّق الطرفان في مشاوراتهما أيضاً إلى منطقة القرن الأفريقي، إذ يُعد نفوذ تركيا بارزاً بشكل ملحوظ، عبر استثماراتها الاقتصادية وقواعدها العسكرية، بينما تعزز مصر من تحركاتها لضمان استقرار المنطقة بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي. وعلمت «العربي الجديد» أن مشاورات القاهرة، الاثنين الماضي، شهدت مباحثات «مكثفة» في ملف الصومال، قادها من الجانب المصري، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، السفير إيهاب عوض، ومن الجانب التركي أولجن، بمشاركة السفير التركي بالقاهرة صالح موتلو شن. وعرض المسؤولون المصريون، «التعاون الأمني» مع تركيا، ذات الخبرة والنفوذ الأكبر في الصومال، من أجل تأمين قناة السويس، ولا سيما في باب المندب التي ترى القاهرة أن للصومال دوراً حاسماً في تأمينه.

ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عصام عبد الشافي، فإن النفوذ التركي في الصومال قوي ومؤثر، وتطور بفضل علاقات استراتيجية وثيقة مع الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ سنوات. ويقول لـ«العربي الجديد» إن «تركيا، التي تُعد من أهم الشركاء الاقتصاديين للصومال، تتحمل مسؤولية تأمين مطار مقديشو وميناءها، إلى جانب دورها الكبير في مشاريع البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية، ما يعزز وجودها المستدام في البلاد». ويرجح عبد الشافي أن «التعاون الأمني والعسكري بين مصر وتركيا في الصومال لا يمكن أن يرتقي إلى مستوى التحالف، لعدة أسباب، أبرزها الخلافات السياسية العميقة بين النظامين المصري والتركي، التي تشمل قضايا حساسة مثل ملف شرق المتوسط والأزمة الليبية». ويضيف أن «هذه القضايا لا تزال تشكل حجر عثرة أمام أي تعاون وثيق في الصومال». ووقّعت مصر، أخيراً، اتفاقية للتعاون الأمني مع الصومال، في خطوة تعكس رغبتها في تعزيز نفوذها الإقليمي، خصوصاً على خلفية التوترات بين الصومال وإثيوبيا. جاء ذلك بعد توقيع إثيوبيا اتفاقاً للاستثمار في ميناء بربرة بإقليم صوماليلاند (أرض الصومال) الذي يسعى للانفصال عن الصومال.

وفي هذا الصدد يقول شريف عبد الله، مدير المركز الليبي للدراسات، لـ«العربي الجديد»، إن استئناف العلاقات المصرية التركية على المستويين الدبلوماسي والرئاسي خطوة إيجابية جداً للوضع الليبي. ويوضح أن «تركيا ومصر عمقاً استراتيجياً في ليبيا، مشيراً إلى «وجود تركي في المنطقة الغربية ودور لمصر في المنطقة الشرقية عبر حلفائها، كالبرلمان والقيادة العامة». ويعتبر عبد الله أن «هذه الملفات تشكل خطوط تماس ومساحات للعمل المشترك في ليبيا».

عصام عبد الشافي: التعاون في الصومال لن يرقى إلى التحالف

فيدان وعبد العاطي بالقاهرة، 10 سبتمبر 2024 (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

الجيش الأوكراني يسقط 21 مسيّرة

قال الجيش الأوكراني، أمس الخميس، إنه أسقط 21 من بين 59 طائرة مسيّرة أطلقتها روسيا خلال هجوم ليل الأربعاء-الخميس. وقالت القوات الجوية في بيان على تطبيق تليغرام للتراسل إنها فقدت أثر 38 طائرة مسيّرة. من جهة ثانية، أعلنت روسيا أمس سيطرتها على قرية قرب كوراخوفي في شرق أوكرانيا.

(فرانس برس، رويترز)

تحقيق بعنف الشرطة الهولندية ضد متظاهرين

أعلنت الشرطة في أمستردام فتح تحقيق في مزاعم أعمال عنف ارتكبتها الشرطة خلال تظاهرة مؤيّدة للفلسطينيين أقيمت خلافاً لحظر التجمّع الساري في أمستردام، مساء الأربعاء، وتخللها توقيف 281 شخصاً. وأظهرت صور ومقاطع مصورة تمّ تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي بعض عناصر شرطة مكافحة الشغب يصيحون بمتظاهرين ويضربونهم بهراوات بعد إطلاق سراحهم على تخوم المدينة إثر توقيفهم. وأعلنت الشرطة عن «إجراء تحقيق للكشف عن الملابسات وراء أعمال الوحدة».

(فرانس برس)

جاسم المناعي رئيسا لأركان القوات المسلحة القطرية

أصدر أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الخميس، قراراً بتعيين الفريق الركن طيار جاسم بن محمد بن أحمد بن محمد المناعي رئيساً لأركان القوات المسلحة. وقضى القرار بتنفيذه والعمل به من تاريخ صدوره، وأن ينشر في الجريدة الرسمية.

(قنا)

التحالف المسيحي يتقدم على باقي الأحزاب الألمانية

عقب انهيار الائتلاف الحاكم في ألمانيا، حقق التحالف المسيحي أعلى نسبة في استطلاع للرأي يرصد شعبية الأحزاب بين المواطنين. وفي الاستطلاع الذي أجراه معهد «يوغوف» لقياس مؤشرات الرأي، ونشر أمس الخميس، قال 33% من المؤهلين للتصويت أنهم سيصوتون لمصلحة التحالف المسيحي، بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة مقارنة باستطلاع مماثل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أي قبل انهيار الائتلاف الحاكم، الذي ضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنتمي إليه المستشار أولاف شولتز، وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر. ولا يجلب الوضع الجديد تغييرا يُذكر للأحزاب الأخرى.

(أسوشييتد برس)

محكمة في الأرجنتين تؤيد إدانة كريستينا كيرشنر

أيدت محكمة في الأرجنتين أول من أمس الأربعاء حكماً بالسجن لمدة ست سنوات والمنع مدى الحياة من تولي المناصب العامة ضد الرئيسة السابقة كريستينا كيرشنر (الصورة)، بحسب ما ذكرته صحيفة لا ناسيون. وأدينت كيرشنر في البداية في عام 2022 بتهمة اختلاس أموال عامة، ثم تقدمت باستئناف، لكن المحكمة الجنائية الاتحادية أيدت الحكم الأصلي. وتعتزم كيرشنر استئناف هذا الحكم الجديد أمام المحكمة العليا. وإلى أن يصدر الحكم النهائي، ستظل حرة.

(أسوشييتد برس)

قضية

يكرس دونالد ترامب مبدأ الولاء له كمعيار أساسي في اختيار أركان إدارته المقبلة، وهو ما يتجسد في تعييناته للمسؤولين، وآخرهم ماركو روبيو لوزارة الخارجية ومات غايتس لوزارة العدل

صدمات ترامب تتوالى

الولاء يتفوق على الكفاءة في اختيار المسؤولين

واشنطن ـ **محمد البديوي**

الولاء ثم الولاء، هذا هو المعيار الأبرز الذي يعتمده الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في اختيار أركان إدارته الجديدة، عبر تعيين أشخاص مخلصين بشكل كامل له، ومن غير المرجح أن يقاوموا أوامره حتى الأكثر إثارة للجدل. فبعدما فاز بالانتخابات الرئاسية وبتفويض كبير، ها هو ترامب يرى نفسه قوياً بشكل متزايد، متجاهلاً المنتقدين الذين يتخوفون من أن تشكل ولايته الثانية تهديداً لسيادة القانون، خصوصاً أنه تعهّد خلال حملته الانتخابية بملاحقة أعدائه السياسيين، ولأجل ذلك يستعين بأولئك الذين يعتقد أنه يستطيع الوثوق بهم لتنفيذ أجندته، بدلاً من المسؤولين المخضرمين ذوي الخبرة في مجالاتهم. ولعل اختيار مات غايتس، على وجه الخصوص، لمنصب المدعي العام (وزير العدل) والذي شكّل صدمة حتى لزملائه في الكونغرس، وهو الخاضع لتحقيقات في مجلس النواب، أبرز انعكاس لدوافع خيارات ترامب، فغايتس من غير المرجح أن يقف في طريق أي قرار للرئيس المنتخب، والذي دين بمائة تهمة من قبل القضاء قبل الانتخابات، لكن غايتس «سيفعل بالضبط ما يقوله الرئيس»، وفق تصريحات مصدر مقرب من ترامب لوسائل إعلام أميركية. ويبدو أن ترامب لا يريد تكرار تجربة رئاسته الأولى التي أدت إلى فوضى استقالات وإقالات للكثير من أركان إدارته آنذاك، وهذه المرة لديه أجندة محددة عازم على تحقيقها، سواء المتعلق منها بمعاقبة خصومه أو بإجراء تحولات في الداخل، مقابل التعويل على سياسة «الردع والصفقات» في الخارج. كذلك، فإن تحرك ترامب بسرعة غير عادية لترتيب إدارته، وطرح فكرة دخول الكونغرس في عطلة حتى يتمكن من تجاوز عملية تأكيد مجلس الشيوخ للمرشحين للمناصب الأهم، يشي بمحاولة الرئيس المنتخب تجاوز معركة قد تكون شاقة مع «الشيوخ» وستختبر نفوذه السياسي، خصوصاً أن أول جولة انتهت بخسارة المرشح الذي كان يُعتبر الأقرب إليه، ريك سكوت، في معركة زعامة الأغلبية في مجلس الشيوخ، لينتصر جون ثون الذي لم يعطِ موقفاً واضحاً حيال طلب ترامب السماح بما يطلق عليه «تعيينات العطلة»، مع العلم أن الجمهوريين يتمتعون بأغلبية 53 عضواً من أصل 100 في مجلس الشيوخ، وهذا يعني أن المرشح لأي منصب وزاري لا يمكنه تحمّل خسارة أكثر من ثلاثة أصوات جمهوريين، إذا عارضه جميع الديمقراطيين. وواصل ترامب تركيب فريقه الحكومي، حاسماً بشكل سريع هوية المسؤولين عن شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية، إضافة إلى اختياره لوزير العدل. وفي جديد الاختيارات، فقد رشح ماركو روبيو وزيراً للخارجية، ومات غايتس وزيراً للعدل (مدع عام)، وتولسي غابارد لرئاسة الاستخبارات الوطنية.

ترشيح غايتس كان الأكثر إثارة للذعر والقلق، حتى من الأشخاص المقربين من عضو مجلس النواب، علماً أنه أحد أبرز النواب اليمينيين المتشددين المدافعين عن ترامب، وهو الذي تسبّب في عزل كيفن مكارثي من رئاسة مجلس النواب. وكان من المقرر أن تصدر لجنة الأخلاق في مجلس النواب الأميركي، خلال يومين، تقريراً عن التحقيق مع النائب غايتس بتهمة سوء السلوك الجنسي. لكن باختياره لمنصب وزير العدل، استقال غايتس سريعاً للاستعداد للمنصب أو للمعركة التي تشتعل الآن في واشنطن فيما يخص هذا المنصب تحديداً. وطبقاً للمعتاد لن يتم نشر تقرير لجنة الأخلاق بعد استقالة العضو، غير أن آراء تشير إلى أنه ربما يتم نشرها هذه المرة من قبل اللجنة التي يترأسها جمهوريون.

وتختلف الآراء الآن حول أسباب اختيار ترامب لغايتس لمنصب المدعي العام، إذ يعدّ المنصب واحداً من أهم المناصب الفيدرالية، وربما يتساوى مع وزارة الدفاع في أهميته. بعض الآراء ترى أنه مكافأة من الرئيس المنتخب لغايتس، وأنه يعرف أن هذا التعيين لن يمر في مجلس الشيوخ، وبهذا يوفر غطاء لمن يحاول تعيينه لاحقا في المنصب، أو أنه يريد تعيينه فعلاً. لكن هذا الاختيار أظهر حالة القلق داخل الحزب الجمهوري نفسه من ترشيح غايتس لهذا المنصب، وفتح باباً للصراع بين ترامب ومجلس الشيوخ، بعد ساعات من خسارة السيناتور ريد سكوت المدعوم من المقربين وأنصار ترامب.

عدّد ترامب في بيان أسباب اختياره لغايتس، معتبراً أن أكثر القضايا أهمية هي إنهاء نظام العدالة على أسس حزبية، وأن غايتس «سينهي استخدام الحكومة للوزارة لملاحقة الخصوم السياسيين، وسيحمي الحدود ويفكك المنظمات الإجرامية، ويستعيد ثقة الأميركيين المحطمة بشدة في الوزارة». ووصفت شبكة «سي أن أن» هذا الاختيار بأنه إذا تم تأكيده فهو «يمهد الطريق لعملية استفزازية. إذ سيتولى غايتس أعلى وكالة إنفاذ القانون في البلاد، وهي التي فتحت تحقيقاً ضده استمر لسنوات باتهامات في جرائم جنسية، وقررت في النهاية العام الماضي عدم ملاحقته جنائياً». كانت ردة الفعل الأولية حتى من الجمهوريين، هي الصدمة والاستنكار والرفض للاختيار، وعبّر جمهوريون عن تأكدهم أنه لن يمر اختياره في مجلس الشيوخ. قال السيناتور الجمهوري توم تيليس: من الصعب أن يحصل على 50 صوتاً لتأكيد تعيينه. فيما قالت السيناتورة الجمهورية سوزان كولنز: «أشعر بالصدمة من الاختيار، وهذا يوضح سبب أهمية الحصول على الموافقة في مجلس الشيوخ». فيما نقلت صحيفة بوليتيكو عن نائب جمهوري قوله إنه أحيانا يرشح الرئيس شخصا ما لمكافأته ويعلم أن ترشيحه لا يمر، وهذا يمهد الطريق لتمرير اختياره البديل بسهولة. أما السيناتورة ليزا موركوفسكي، الجمهورية من ألاسكا، فقالت عنه «لا أعتقد أنه مرشح جاد»، غير أن الجمهوري الوحيد في مجلس الشيوخ الذي أيد ترشيح غايتس في العلن، السيناتور ليندسي غراهام، فوصفه بأنه «رجل ذكي»، وقال: أنا عادة أؤيد اختيار الرؤساء لمن يكونون في حكومتهم. هذا هو موقفي».

وتتضمن التحقيقات الأخلاقية مع غايتس، شبهات بسوء السلوك الجنسي وتعاطي المخدرات غير المشروعة ومشاركة صور أو مقاطع فيديو غير لائقة داخل مجلس النواب، وتحويل أموال الحملة إلى الاستخدام الشخصي، وقبول الهدايا غير المسموح بها بموجب قواعد مجلس النواب. ويرفض هو هذه الاتهامات معتبراً أنها ابتزاز سياسي.

إضافة إلى غايتس، اختار ترامب، ماركو روبيو وزيرا للخارجية. كان روبيو منتقداً سابقاً لترامب، قبل أن يتحوّل إلى أحد أشد المدافعين عن الرئيس المنتخب، وهو معروف بشأن مواقفه المتشددة تجاه الصين وكوبا وإيران، وسيكون أول لاتيني في المنصب إذا تم تأكيده. وروبيو هو نائب رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ وعضو لجنة العلاقات الخارجية. ودفع باتجاه اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد الصين، واستهدف تطبيق تيك توك لأن الشركة الأم صينية. وقال ترامب عن روبيو في بيان: «سيكون مدافعاً قوياً عن أمتنا، وصديقاً حقيقياً لحلفائنا، ومحارباً شجاعاً لن يتراجع أبداً أمام خصومنا».

يعد الاختيار تتويجاً لتاريخ طويل ومعقّد بين ترامب وروبيو. أثناء المنافسة المتوترة بينهما على ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة في عام 2016، كان روبيو صريحاً في انتقاده لترامب، واصفاً إياه بـ«المحتال» و«الشخص الأكثر ابتذالاً الذي يطمح إلى الرئاسة على الإطلاق». رد ترامب بوسم روبيو بـ«ماركو الصغير»، وهو اللقب الذي رافق السيناتور لسنوات. ولكن مثل العديد من الجمهوريين الذين سعوا إلى الحفاظ على دورهم في عهد ترامب، غيّر روبيو خطابه. ومع تكثيف التكهنات بأن ترامب قد يختاره كمرشح لمنصب نائب الرئيس، سعى روبيو إلى التخفيف من حدة التوتر في عام 2016.

في مواقفه الخارجية، أعرب روبيو مرارا وتكرارا عن دعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، واتهم إدارة جو بايدن بعدم بذل ما يكفي لدعم حليفها. ووصف حرب إسرائيل على غزة بأنها «عادلة»، لأنها تسعى إلى «تدمير المنظمة الإرهابية حتى لا تهدّد شعب إسرائيل مرة أخرى». وبعد شهر من الحرب، أخبر روبيو ناشطين بأنه لن يدعو إلى وقف إطلاق النار. وأضاف: «على العكس، أريدهم أن يدمروا كل عنصر من حماس يمكنهم وضع أيديهم عليه. هؤلاء الناس حيوانات شرسة ارتكبوا جرائم مروّعة». كذلك دان قرارات بعض الحلفاء الغربيين بتعليق أو تقييد صادرات الأسلحة إلى إسرائيل. في سياق آخر، وصف روبيو مرارا وتكرارا حرب روسيا على أوكرانيا بأنها طريق مسدود ومكلف، من مصلحة واشنطن حله بسرعة، على الرغم من أنه لم يتوسع في شرح الشكل الذي قد تبدو عليه التسوية التفاوضية. وقال في مقابلة أجريت معه قبل أيام: «نريد أن نرى نهاية لهذا الصراع، وسيتطلب ذلك بعض الخيارات الصعبة للغاية». وأشاد بجهود أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد خصم أكثر قوة، ووصفها بأنها «استثنائية». لكنه قال في فبراير الماضي: «من المبالغة أيضاً الاعتقاد بأن الأوكرانيين سيسحقون الجيش الروسي تماماً».

ويرى محللون أن اختيار روبيو لمنصب وزير الخارجية قد يعني تطبيقاً أكثر صرامة للعقوبات النفطية على إيران وفنزويلا. وكان روبيو يضغط منذ فترة طويلة من أجل تبني سياسة أميركية أكثر صرامة تجاه إيران والصين. وروبيو، الذي هاجر والداه من كوبا إلى الولايات المتحدة، ينتقد أيضا الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. وقال بوب ماكنالي، رئيس شركة رابيدان إنرجي، والذي كان مستشاراً للطاقة للرئيس السابق جورج بوش الابن، لوكالة رويترز: «سِجل السيناتور روبيو يظهر أنه من الصقور بشكل قاطع وقوي، عندما يتعلق الأمر بإيران وفنزويلا والصين». وأضاف أن روبيو «سينفذ بحماس خطط الرئيس المنتخب ترامب لممارسة ضغط على صادرات النفط الخام الإيرانية، والتي تذهب كلها تقريباً إلى الصين». من جهته، قال محلل سياسة الطاقة في مؤسسة كلير فيو إنرجي بارتنرز، كيفن بوك لـ«رويترز»، إن التطبيق الصارم للعقوبات قد يثير غضب الصين، التي قد ترد بعدة طرق، بما في ذلك الحد من إعطاء الصدارة للدولار في تجارة النفط.

وجه آخر اختاره ترامب لفريقه الأمني، هي تولسي غابارد، الجندية السابقة المنشقة عن الحزب الديمقراطي والمعروفة بمواقفها المؤيّدة لروسيا، والتي كلفها برئاسة الاستخبارات الوطنية. وستكون غابارد في حال توليها المنصب مستشارة استخباراتية بارزة للبيت الأبيض، وستشرف على 18 وكالة تجسس وستكون مسؤولة عن إعداد التقرير اليومي للرئيس، وهو ملخص استخباراتي مكتوب يتم تجميعه كل صباح. وسابقاً، أعربت غابارد عن تشكيكها في تدخّل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما في سورية. وفي عام 2017، التقت بالرئيس السوري بشار الأسد، وأثارت الزيارة حينها انتقادات واسعة. كما كتبت غابارد على حسابها على منصة «إكس» بعيد اجتياح روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022: «كان من الممكن تفادي كل هذه الحرب وهذه المعاناة لو قامت كل من إدارة (جو) بايدن وناتو بمراعاة المخاوف المشروعة لروسيا بشأن انضمام أوكرانيا المحتمل إلى ناتو». وكان نائب الرئيس المنتخب جيه دي فانس، وابن ترامب، دونالد ترامب جونيور، يدافعان عن حصولها على منصب في الإدارة، بعد أن أصبحت قريبة منهما خلال الحملة. فهي ساعدت في إعداد ترامب لمناظرته ضد نائبة الرئيس كامالا هاريس، وأعلنت أنها أصبحت جمهورية في تجمع انتخابي لترامب خلال المرحلة الأخيرة من السباق. ولم تعمل غابارد بشكل مباشر في مجتمع الاستخبارات خارج لجان مجلس النواب. مثل غيرها من النساء اللاتي اختارهن ترامب لقيادة وكالته، كانت من بين أكثر مساعديه السياسيين شعبية، وغالبا ما كانت تجتذب ردود فعل مدوية من الحشود بينما كانت تدعمه في الأشهر الأخيرة من الحملة.

تأتي هذه الاختيارات فيما انتخب الجمهوريون في مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور جون ثون زعيما للأغلبية في الكونغرس المقبل ليحل محل ميتش ماكونيل. ولجأ الأعضاء إلى جمهوري تقليدي في هذه الهيئة التي تقدر الخبرة والأقدمية. وانتصر ثون بأغلبية 29 صوتا مقابل 24 صوتا للسيناتور جون كورنين، بينما خرج السيناتور ريك سكوت من المنافسة في جولة سابقة بعد أن حصل على 13 صوتا فقط. فيما قالت صحيفة واشنطن بوست إن الأعضاء رفضوا ما وصفته بـ«حملة الضغط الخارجية من حلفاء دونالد ترامب في انتخابات الاقتراع السري». قدم سكوت نفسه على أنه مرشح ترامب في السباق، وكان أكثر انحيازاً إلى حركة ترامب (جعل أميركا عظيمة مرة أخرى)، وحصل على التأييد من شخصيات رئيسية من حلفاء ترامب، لكن الأخير لم يعلن تأييده لأي مرشح. وقال ثون عقب انتخابه على منصة إكس: «فخور للغاية لأنني حصلت على دعم زملائي لقيادة مجلس الشيوخ في الكونغرس... هذا الفريق متحد وراء أجندة الرئيس ترامب، وعملنا يبدأ اليوم». وبحسب تقارير صحافية، طمأن ثون، أعضاء مجلس الشيوخ في اجتماع مغلق بأنه سيعمل جنبا إلى جنب مع الإدارة الجديدة، ولن يتعارض مع ترامب حتى في قضايا مثل استمرار المساعدات الأميركية لأوكرانيا، والتي يعارضها ترامب. وأكد ثون في مقال له في فوكس نيوز، على الحاجة إلى الوفاء بوعود ترامب للناخبين من أجل الحفاظ على التحالف متعدد الأعراق والأجناس الذي فاز به.

مات غايتس خلال مؤتمر للجمهوريين، يوليو الماضي (براندون سميالوفسكي/فرانس برس)

ترشيح مات غايتس وزيراً للعدل كان الأكثر إثارة للقلق

كان روبيو منتقداً سابقاً لترامب قبل أن يصبح مدافعاً عنه

غابارد المرشحة لقيادة الاستخبارات الوطنية التقت الأسد سابقاً

أغلبية في مجلس النواب

أدى فوز الجمهوريين في ولاية أريزونا، إلى جانب فوزهم في ولاية كاليفورنيا، إلى حصد الحزب الجمهوري 218 مقعداً في مجلس النواب، وهو ما يشكل أغلبية في هذا المجلس، بعدما انتزع الجمهوريون في وقت سابق السيطرة على مجلس الشيوخ. وسيبقى مايك جونسون (الصورة) رئيساً لمجلس النواب، بعدما فاز الأربعاء بترشيح الحزب الجمهوري للبقاء في منصبه، إثر تأييد حصل عليه من الرئيس المنتخب دونالد ترامب، قبل التصويت الكامل في مجلس النواب.

سميث يستبق إقالته

من المتوقع أن يستقيل المدعي الخاص جاك سميث، الذي يقود قضيتين جنائيتين ضد الرئيس المنتخب دونالد ترامب، قبل أن يتمكن الرئيس الجديد من إقالته، وفقاً لتقارير في صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست. وخلال حملته الانتخابية، صرح ترامب بأنه سيقيل سميث «خلال ثانيتين». وتتجنب الولايات المتحدة عموماً التحقيق مع الرئيس أثناء توليه منصبه، وفقاً لسياسات وزارة العدل التي تم تعزيزها بقرار صادر أخيراً عن المحكمة العليا.

تقرير

مرحلة جديدة من حرب أوكرانيا

تخوفات لدى كييف وحلفائها مع عودة ترامب

لدى كييف وحلفائها قائمة طويلة من المخاوف مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ يسود اعتقاد أن التداعيات لن تقتصر على حرب أوكرانيا التي يُنتظر أن تدخل مرحلة جديدة، بل ستشمل العلاقة مع حلف شمال الأطلسي، وهو ما انعكس في ولاية ترامب الأولى وفي تصريحاته خلال حملته الانتخابية لولايته الثانية

لندن ـ **بشير البكر**

حرب روسيا على أوكرانيا هي من أبرز القضايا التي تشكل قلقاً في أوروبا، بعد فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بالسباق الرئاسي الأميركي. وعكست القمة الأوروبية التي ضمت 47 دولة، وانعقدت في بودابست يوم التاسع من الشهر الحالي، قدراً مهماً من المخاوف إزاء احتمال حصول تحوّل جذري في الموقف الأميركي، بعد دخول ترامب البيت الأبيض في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، خصوصاً أنه تعهّد عدة مرات، خلال محطات حملته الانتخابية، بإنهاء حرب أوكرانيا خلال أقل من 24 ساعة. يحتفظ ترامب بعلاقات جيدة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، انعكست بأشكال مختلفة على سلسلة من الملفات الدولية والثنائية، ولم يسبق للعلاقات بين واشنطن وموسكو أن وصلت خلال ولاية ترامب السابقة (2017-2021) إلى تأزم، يشبه ما هي عليه مع إدارة الرئيس جو بايدن، بل على العكس، استطاع البلدان أن يتوصلا إلى حلول وتفاهمات، ساهم فيها أسلوب ترامب الشخصي. هناك أكثر من سبب للتخوّفات الأوروبية من احتمال حصول انقلاب في المعادلة الحالية للحرب الروسية على أوكرانيا، منها العلاقة الجيدة التي تربط ترامب مع بوتين، بالإضافة إلى الحسابات الشخصية للرئيس الأميركي المنتخب، التي عكستها تصريحاته العديدة عن الحرب خلال عام 2022، بعد أشهر على اندلاعها في 24 فبراير/شباط من ذلك العام، إذ اعتبر أن إدارة الرئيس جو بايدن ساهمت في إشعال حرب أوكرانيا. وكرّر ترامب قوله إن «خطاب إدارة بايدن في الأشهر التي سبقت غزو أوكرانيا ساهم في قرار بوتين. وإذا نظرنا إلى قيادتنا المزعومة لقد سخِروا من بوتين. أجبروه تقريباً على الغزو بما يقولونه. الخطاب كان غبياً جداً». وأضاف أن «غزو أوكرانيا ما كان ليحدث لو كنت رئيساً»، لافتاً إلى «أننا نتجه إلى حرب عالمية ثالثة». تعقّد الموقف أكثر منذ ذلك الحين وحتى اليوم. ومهما يكن من أمر، تتحكّم بموقف ترامب من حرب أوكرانيا اليوم عوامل عدة. الأول هو استمرار العلاقات الجيدة مع بوتين، الذي عبّر عن ارتياحه لإعادة انتخاب ترامب واستعداده للحوار معه، مبدياً رغبة في استعادة العلاقات بين موسكو وواشنطن. وأضاف أن أي أفكار بشأن تسهيل إنهاء حرب أوكرانيا تستحق الاهتمام، وكان بذلك يرد على التصريحات التي أطلقها ترامب خلال حملته الانتخابية التي قال فيها إنه سيتوصل إلى اتفاق مع الرئيس الروسي ويتمكن من إنهاء الحرب «خلال أربع وعشرين ساعة»، كما تحدث عن «صفقة عادلة للجميع»، من دون تقديم مزيد من التفاصيل. وكشفت صحيفة واشنطن بوست، الأحد الماضي، أن مكالمة بين ترامب وبوتين جرت يوم السابع من الشهر الحالي، لافتة إلى أن ترامب حضّ بوتين على عدم تصعيد الحرب في أوكرانيا، مذكراً إياه بالوجود العسكري الأميركي الكبير في أوروبا. وقالت إن ترامب أعرب أيضاً عن اهتمامه بإجراء مزيد من المحادثات للبحث في إيجاد «حل للحرب في أوكرانيا قريباً». علماً أن الرئاسة الروسية (الكرملين)، نفت ما أوردته الصحيفة وقال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، الاثنين الماضي، إنه «لا يمت للواقع بأي صلة على الإطلاق، هذا مجرد اختلاق. هذا ببساطة نبأ كاذب». وأضاف أنه «حتى الآن، ليس هناك من خطط ملموسة» لإجراء مثل هذه المحادثات. وبينما واصل ترامب انتقاد سياسة بايدن الداعمة لأوكرانيا، فإنه لم يستثن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، متهماً إياه بالافتقار إلى الإرادة لإيجاد حل للصراع، كما قدّمه على أنه «أفضل بائع على هذا الكوكب». وقد قصد من ذلك أنه بارع في التجارة، أي أنه يجني الأرباح من استمرار حرب أوكرانيا. العامل الثاني الذي يشكّل مصدر قلق للأوروبيين وأوكرانيا، يتعلق بمسألة تمويل الحرب التي تحملت الولايات المتحدة القسط الأكبر منها حتى الآن. وقد برز الانقسام حول هذه المسألة في التصويت الذي جرى في إبريل/ نيسان الماضي داخل الكونغرس الأميركي على المساعدات المالية المقدمة لأوكرانيا. وقفت حينها كتلة تتجاوز المائة عضو من الحزب الجمهوري ضد إقرارها، لكنها فازت بأصوات الحزب الديمقراطي وجزء من الجمهوريين. ومع وصول ترامب للبيت الأبيض لن تسير الأمور على النحو الذي سارت عليه خلال إدارة بايدن، لا سيما أنه لن تتوافر أكثرية في الكونغرس داعمة لتمويل الحرب. لذلك تسعى إدارة بايدن لتقديم أقصى قدر ممكن من المساعدات لأوكرانيا قبل تسلم ترامب مهامه، ومن ذلك ستة مليارات دولار.

العامل الثالث هو مساهمة الأوروبيين في تمويل حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وانتشاره في عدد من بلدان أوروبا المحيطة بأوكرانيا، والتي عبّرت عن مخاوف من احتمال حصول اجتياح روسي لها، منها بالخصوص دول البلطيق وبولندا، التي تتحمّل مسؤولية خاصة تجاه حرب روسيا على أوكرانيا، كونها تشكل قاعدة «الأطلسي» الأكثر أهمية في هذه الحرب، بسبب جوارها مع أوكرانيا. وقد تحولت بفضل ذلك إلى ممر أطلسي للسلاح والذخيرة إلى أوكرانيا، والمركز الرئيسي لتدريب القوات الأوكرانية على السلاح. وسبق لترامب خلال رئاسته الأولى أن اتهم الشركاء الأوروبيين بأنهم مقصرون حيال تقاسم الأعباء مادياً وعسكرياً، بينما تتحمّل الولايات المتحدة تكاليف حمايتهم. وقال في عدة مناسبات، إن الحلف مثال لكل ما يمقته من حلفاء أميركا، والذي يستفيد من قوتها من دون تقديم أي شيء في المقابل: الولاء الذي تحصل فيه على نقاط (قوة) من دون إنفاق متناسب.

وقبل نهاية ولايته الأولى صدرت عدة دعوات من ترامب إلى حل الحلف، إذ بدأ في حينه اتخاذ خطوات من أجل تقليص الوجود العسكري الأميركي في أوروبا. وقال إذا كانت أوروبا تريد من الولايات المتحدة أن تحميها، عليها أن تدفع مقابل ذلك. وخلال حملته الانتخابية للولاية الرئاسية الثانية عاد ترامب وكرر هذه المواقف خلال خطاب انتخابي ألقاه في العاشر من فبراير/ شباط الماضي. وقال حينها إنه سيسمح لروسيا أن تفعل «ما تشاء» بأي عضو في حلف شمال الأطلسي لا يلتزم بالمبادئ التوجيهية للإنفاق. وقد أثارت تصريحات ترامب حالة من الارتباك داخل صفوف الدول الأوروبية الكبرى الأعضاء في الحلف، والتي تتمتع بمسؤولية حيال حرب أوكرانيا. فقد تطرق حينها إلى حديث مع حليف «كبير» في الحلف، لم يعلن عن اسمه أو متى جرت المحادثة، والذي، وفقاً لروايته، رفض إنفاق ما يعادل اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده المُوصى به على الدفاع، ومع ذلك أراد ضمانات من الولايات المتحدة بأنها ستحمي بلاده، إذا هاجمتها روسيا. وقال ترامب، إنه لن يقدم مثل هذا التأكيد، لأن الحليف كان «مذنباً»، وينبغي للرئيس الروسي، أن يشعر بالحرية في تنفيذ ما يريده.

تتعاظم المخاوف الأوروبية من احتمال عودة ترامب لسحب جزء من القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا ضمن نطاق الأطلسي، مع أن المساهمة المالية للولايات المتحدة في موازنة الحلف لا تتجاوز كثيراً نظيراتها الأوروبية، وهي قرابة نسبة 16%، تماثلها ألمانيا بنفس القدر. وتأتي مساهمة بريطانيا بنسبة 11% وفرنسا 10% لتكمل ما يتجاوز نصف الموازنة العامة للحلف، والتي بلغت العام الماضي 3,5 مليارات دولار. هناك قضية أخرى أثارت قدراً مهماً من القلق، وهي لجوء روسيا إلى الاستعانة بقوات عسكرية من كوريا الشمالية، تم نشر بعضها على جبهات القتال الساخنة. الجانب غير المعلن من المسألة هو أن قرار نشر القوات تم بالتنسيق مع الصين، وهنا تكمن الخطورة التي أربكت حلفاء أوكرانيا الأوروبيين، الذين تأخر رد فعلهم عدة أسابيع، إلى الثامن من الشهر الحالي. ودان مجلس الأطلسي، حينها، وهو هيئة صنع القرار السياسي داخل «ناتو»، «بشدة» اشتباك الجنود الكوريين الشماليين إلى جانب روسيا، والذي تم إثباته الآن في منطقة كورسك الروسية.

ويرى الأطلسي أن «نشر آلاف المقاتلين من كوريا الشمالية يشكل تكثيفاً خطيراً للدعم الكبير بالفعل، الذي تقدمه هذه الدولة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا، بشكل غير قانوني تماماً، ضد أوكرانيا». وفي مقال نشره موقع صحيفة بوليتيكو الأميركية، في السادس من الشهر الحالي، اعتبر الأمين العام الجديد لحلف شمال الأطلسي مارك روته أن «وجود القوات الكورية الشمالية في أوروبا يمثل نقطة تحول. فهل نحن على حافة شيء أكثر قتامة من الدمار الذي لحق بالشعب الأوكراني بالفعل؟».

وعلى الرغم من التصعيد غير المسبوق في حرب أوكرانيا والمتمثل في نشر جنود كوريين شماليين، لم يتم اتخاذ أي إجراءات انتقامية علناً، في هذه المرحلة، من قبل حلفاء كييف. ومن الواضح أن الأوروبيين كانوا ينتظرون نتائج الانتخابات الأميركية كي يحددوا موقفاً من دخول الصين على خط النزاع داخل أوروبا، فهم ليسوا في وارد أن يقرروا لوحدهم في مسألة ليس في وسعهم تحمل تبعاتها من دون مشاركة الولايات المتحدة.

ترامب وزيلينسكي في نيويورك، 27 سبتمبر الماضي (شانون ستابليتون/رويترز)

تسعى إدارة بايدن لتسريع المساعدات لأوكرانيا قبل تسلّم ترامب السلطة

لافروف يستبعد تغييراً أميركياً

استبعد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة) حدوث أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا أو أوكرانيا، في عهد دونالد ترامب. وقال لافروف، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الروسي: «إنهم يشعرون بالارتياح عندما يضعفون روسيا ونفوذها». وأضاف لافروف: «كل ما يحدث يمكن إرجاعه إلى الرغبة في القضاء على روسيا كمنافس». وتوقع أن تواصل واشنطن سعيها لإبقاء كل شيء تحت سيطرتها.

شدّد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي على أن المنشآت النووية الإيرانية يجب «ألا تتعرّض للهجوم»، في ظل التهديدات الإسرائيلية، فيما قال الحرس الثوري الإيراني إن الرد على الاعتداء الإسرائيلي «حتمي»

طهران: لن نتفاوض تحت الضغط

غروسي: يعارض مهاجمة منشآت إيران النووية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

شدّد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي، أمس الخميس، من طهران، على أن المنشآت النووية الإيرانية يجب «ألا تتعرّض للهجوم»، وسط تأكيد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن بلاده مستعدة لحل النزاعات مع الوكالة بشأن التزامها بالضمانات المتعلقة ببرنامجها النووي، لكنها لن تفعل ذلك تحت الضغط. يأتي ذلك في ظل التوقيت الحساس في الشرق الأوسط وتبادل التهديدات بين طهران وتل أبيب. وبينما عاد الحرس الثوري الإيراني إلى التهديد برد «حازم يبعث على الندم» على الهجوم الإسرائيلي في 26 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي والذي طاول أهدافاً عسكرية إيرانية، قال وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الاثنين الماضي، إن طهران باتت «أكثر عرضة من أي وقت مضى لضربات على منشآتها النووية». ويضاف إلى ذلك فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية، الأسبوع الماضي، والذي يعكف على تشكيل إدارة جديدة تخيم عليها أسماء متشددة تجاه خصوم واشنطن، على رأسها بكين وطهران، علماً أنه صاحب قرار انسحاب الولايات المتحدة في 2018، من الاتفاق النووي مع إيران لعام 2015، خلال ولايته الأولى (2017-2021).

وأجرى غروسي، أمس الخميس، في طهران، مباحثات مع عراقجي ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي، في مساع لحل للخلافات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران، لتحقيق حلحلة في الملف النووي الإيراني. وتدور الخلافات بين إيران والوكالة بشأن ثلاثة مواقع مشتبه بأنها تمارس أنشطة نووية غير معلنة من أصل أربعة (مريوان في محافظة فارس جنوبي إيران، وتور قوز أباد وورامين، جنوبي طهران)، قالت طهران خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، إنها تقلصت إلى موقعين (تور قوز أباد ورامين)، فضلاً عن طلب الوكالة منها زيادة عمليات التفتيش والشفافية وتركيب المزيد من كاميرات المراقبة في ظل تقدم كبير شهده البرنامج النووي الإيراني منذ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي عام 2018.

وقال عراقجي على منصة إكس، إنه أجرى «مباحثات مهمة وصريحة» مع غروسي، مشدداً على أن «الخلافات يمكن حلها عبر التعاون والحوار، ونحن اتفقنا على المضي قدماً بإرادة قوية وحسن نوايا». وأضاف أن «إيران لم تترك أبداً طاولة التفاوض بشأن برنامجها النووي السلمي»، وهي «مستعدة للتفاوض على أساس المصالح الوطنية». واعتبر عراقجي أنه «الآن حان دور الاتحاد الأوروبي والترويكا الأوروبية» فرنسا وبريطانيا وألمانيا، و«الكرة الآن في ملعبهم»، مؤكداً أن بلاده «لن تتفاوض تحت الضغط والترهيب»، وقال في الوقت نفسه إن إيران ستواصل تعاونها «الكامل» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها عضواً متعهداً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

> توعد الحرس الثوري الإيراني إسرائيل بـ«ضربات مؤلمة»

وكانت وكالة رويترز قد نقلت، أول من أمس الأربعاء، عن مصادر دبلوماسية أن القوى الأوروبية تسعى إلى استصدار قرار جديد ضد إيران من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأسبوع المقبل، للضغط على طهران بشأن ما تعتبره ضعف تعاونها. وينعقد المجلس عموماً خمس مرات في السنة، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران، ومرتين في سبتمبر (قبل المؤتمر العام وبعده)، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، في فيينا بالنمسا. وبينما وصف رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إكس، اجتماعه مع عراقجي بأنه «لا غنى عنه»، قال غروسي في مؤتمر صحافي مشترك مع إسلامي إن المرحلة الحالية «حساسة ومهمة جداً»، داعياً إلى الوصول لـ«نتائج ملموسة تبعدنا عن مسار المواجهة». وتعليقاً على احتمالات ضرب المنشآت النووية الإيرانية، قال «أنا لست رئيس دولة أو سياسي، ويمكنني فقط أن أحذر من مهاجمة المنشآت النووية». وشدّد على أن «هناك توترات وفي صلبها البرنامج النووي الإيراني، وهدفي هو الوصول إلى حل، وأنا واثق بأنه يمكن تحقيق هذا الحل»، مضيفاً أنه «يمكننا القضاء على احتمال الحرب وتجنب أي مواجهة». وقال إنه «يجب ألا تتعرّض المنشآت النووية الإيرانية للهجوم»، ومهاجمتها «لا ينبغي أن تحدث وهي غير شرعية». وأوضح أن «السياسات والقرارات هي نتاج الظروف، ونحن في هذه الظروف يمكننا اتخاذ خطوات عملياتية لكي (نثبت) لكل العالم وللإدارة الأميركية الجديدة والمجتمع الدولي أننا قادرون على التفاهم والاتفاق». من جهة أخرى، اعتبر أنه «لا أحد يعترض على حق إيران في إلغاء تعيين المفتشين، فلها الحق في تقرير من يفتش منشآتها»، غير أن غروسي أكد في الوقت ذاته أن قرار إيران (في وقت سابق) بإلغاء تسمية مفتشين «ليس جيداً لعملنا ونأمل حل هذا الموضوع»، محذراً من أن الدبلوماسية بشأن الملف النووي بدأت تضيق في ظل التوترات الراهنة. كما أعلن أنه سيتفقد منشأتي نطنز وفردو اليوم، ما يوفر له رؤية شاملة لتطور البرنامج النووي الإيراني.

إسلامي وغروسي في طهران أمس (عطا كيناري/فرانس برس)

بدوره، حذّر رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في المؤتمر الصحافي نفسه، الأطراف الغربية من استصدار قرار ضد إيران خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة، مشدّداً على الرد «بخطوة سريعة على أي قرار للتدخل في شؤوننا النووية». وأضاف: «لن نسمح بممارسة الضغط علينا وسنواصل برنامجنا وفق ما يقتضيه أمننا القومي»، مشيراً إلى أن مباحثاته مع غروسي كانت «بناءة» وكان اللقاء «ذا أهمية كبيرة» في هذا التوقيت الذي «يدعم فيه الاستكبار العالمي الكيان الصهيوني بلا قيد وشرط». واعتبر أن العمليات النفسية التي يمارسها الكيان الإسرائيلي تهدد مصداقية المنظمات الدولية ووجاهتها.

في موازاة ذلك، توعد القائد العام للحرس الثوري الإيراني، الجنرال حسين سلامي، أمس، إسرائيل بتلقي «ضربات مؤلمة»، مشدّداً على أنه «سنحارب حتى (النفس) الأخير». وأضاف أمام قوات التعبئة الباسيج المشاركة في مناورات «نصر الله» القتالية الأمنية في مطار سبهر في طهران، أن بلاده تخطت العقوبات الاقتصادية «الخطيرة والصعبة بإرادة»، مشيراً إلى أن «مواجهة حقيقية وتاريخية طور التشكل». من جهته، قال نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني علي فدوي، أمس، إن الرد الإيراني على الاعتداء الإسرائيلي «حتمي»، متوعداً بأن يكون الرد «حازماً ويدفع العدو للندم». كما أكد القائد العام للجيش الإيراني عبد الرحيم موسوي، أمس، أن الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي «سيكون ساحقاً»، مضيفاً: «إننا من يحدد الزمان وطريقة الرد ولن نتردد في تنفيذه حينما يحين وقته».

إشارات إلى ترامب

قال الخبير الإيراني هادي خسروشاهين، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي لطهران، تأتي في عدة سياقات، منها استباق الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي الوكالة. وأضاف أنه بعد فوز دونالد ترامب، «ربما تحاول إيران استخدام الزيارة لخفض الضغوط المستقبلية انطلاقاً من إرسال إشارات إلى ترامب بأنها جاهزة لحل ملفها النووي» وأنها لا تسعى إلى تغيير عقيدتها النووية.

رصد

الخرطوم تدعو لتصنيف الدعم السريع «مليشيا إرهابية»

طالب السفير السوداني في قطر، أمس الخميس، المجتمع الدولي بتصنيف قوات الدعم السريع «مليشيا إرهابية» مستعرضاً جرائمها ضد المدنيين

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

دعا السفير السوداني في قطر، أحمد عبد الرحمن سوار الذهب، في مؤتمر صحافي عقده في الدوحة أمس الخميس، المجتمع الدولي إلى تصنيف قوات الدعم السريع «مليشيا إرهابية»، مشيراً إلى أنها ترتكب جرائم إبادة جماعية ضد الشعب السوداني. وفيما أشار إلى أن «المجتمع الدولي لا يمارس ما يكفي من الضغط لوقف جرائم مليشيا الدعم السريع وانتهاكاتها ضد الشعب السوداني وضد الدولة السودانية ومؤسساتها»، رفض اعتبار ما يجري في السودان صراعاً على السلطة بين طرفين، وقال إنه «تمرد من مليشيا تقاتل الدولة السودانية بدعم إقليمي وبدعم من بعض دول الجوار»، دون أن يسمي هذه الدول. ودان سوار الذهب استمرار الانتهاكات وعمليات القتل التي تقوم بها قوات الدعم السريع في العديد من المناطق السودانية بما فيها ولاية الجزيرة، واصفاً ما يجري بأنه «استهداف وقتل ممنهج للمواطنين السودانيين». وعرض سوار الذهب خلال المؤتمر أرقاماً وإحصاءات سجلتها الحكومة السودانية لما وصفتها بـ«جرائم وانتهاكات الدعم السريع ضد الشعب السوداني والدولة السودانية»، حيث تعرّض وفق هذه الإحصائيات، نحو 3700 مواطن سوداني لجريمة الرق وتجارة الرقيق وأكثر من ثمانية ملايين ومائتي ألف مواطن للسلب والنهب، كما تعرض ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف مواطن للترويع والقتل، و4700 مواطن للإعدام التعسفي بالإضافة إلى مليون وستمائة ألف حالة اختفاء قسري، و9 ملايين ومائتي ألف حالة نزوح قسري على المستوى القومي، و4500 حالة استعباد جنسي.

وأشار إلى أن التحدي الكبير يتمثل الآن في «إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى المواطنين السودانيين في جميع الولايات السودانية الذين يواجهون خطر المجاعة، خاصة بعد تسميم مليشيا الدعم السريع آبار المياه»، لافتاً إلى أن حجم ما وصل من مساعدات إنسانية وإغاثية لا يتجاوز 30% مما التزم به المجتمع الدولي، داعياً المجتمع الدولي والمنظمات الأممية إلى ضرورة توفير المساعدات بسرعة. ووجه السفير السوداني الشكر لدولة قطر على وقوفها الدائم إلى جانب الشعب السوداني والدولة السودانية وتأكيدها دعم السودان وسيادته. وكانت دولة قطر تعهدت العام الماضي بتخصيص 50 مليون دولار للإغاثة في السودان، كما أطلقت جسراً جوياً لدعم المتأثرين بالقتال، وتضمن الجسر الجوي مساعدات تنموية وغذائية وطبية ومستشفى ميدانياً مقدمة من صندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية والهلال الأحمر القطري. في هذه الأثناء، قالت منظمة العفو الدولية، أمس الخميس، إن معدات عسكرية فرنسية تُستخدم في مركبات مدرّعة إماراتية في السودان في «انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة» على منطقة دارفور. وقالت الأمينة العامة للمنظمة، أنييس كالامار، في بيان: «تُظهر بحوثنا أن أنظمة أسلحة مصممة ومصنعة في فرنسا تُستخدم في ساحة المعركة في السودان». وأضافت أنّ ناقلات جند من طراز «نمر عجبان» التي تصنعها المجموعة الوطنية الإماراتية «إيدج» تستخدمها قوات الدعم السريع «في السودان، وربما في دارفور». وهذه المدرّعات مجهزة بنظام الحماية الذاتية «غاليكس» الذي تصممه شركتا «كا إن دي إس» و«لاكراو» الفرنسيتان، وفقاً لصور مركبات مدمرة نشرتها منظمة العفو الدولية. وقالت كالامار إنّ «أي استخدام (لنظام غاليكس) في دارفور سيكون بمثابة انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة»، داعية باريس إلى «التوقف فوراً عن توريد هذا النظام إلى الإمارات» من جانب الشركتين المصنعتين. وكان مجلس الأمن الدولي تبنى، في سبتمبر/ أيلول الماضي، قراراً بتمديد نظام العقوبات على كيانات في إقليم دارفور بالسودان، ويطلب من جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تزويدها بالأسلحة والتدريب بموجب القرار 1591 لعام 2005. ومُدد النظام لاثني عشر شهراً بشكل تقني، أي دون أن يطرأ أي تغيير على النص، وبتصويت من جميع الدول الأعضاء في المجلس بما فيها الصين وروسيا.

- أكثر من 2000 شهيد و6000 جريح خلال عملية الاحتلال المستمرة على جباليا وشمالي غزة لليوم الـ 41.
- محاولات تبرير الجرائم اللي تصير في غزة ما راح تنطلي على أحد.
- ترامب عيّن المتطرف هوكابي سفيراً له بعصابة إسرائيل، والذي صرح مرات بأنه لا يوجد شيء اسمه فلسطين وأن الضفة يجب أن تكون تحت سيادة إسرائيل.
- واضح أن ثمة أهدافاً بعيدة المدى. في ظل ما يصرح به مسؤولون إسرائيليون، خصوصا «سموتريتش» حول ضم الضفة إلى «سيادة إسرائيل»، يمكن استخلاص أمر هام، أن الهدف هو السيرة مستقبلا على منطقة جنوب نهر الليطاني، بعد إزالة الرادع أي المقاومة.
- على الدولة أن تستعد لانخفاض أسعار النفط في السنوات الأربع القادمة، هناك حرب نفطية قادمة في عهد ترامب. بين أميركا وروسيا والسعودية. ترامب في برنامجه الانتخابي يفتح لشركات النفط التنقيب بدون قيود. وفي أول سنة من حكمه زيادة مليون برميل نفط.
- مستقبل #الاتفاق_النووي في مهب الريح. هل #إيران على أعتاب تطوير #سلاح_نووي؟ في زيارة هامة وصل غروسي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى #طهران لمناقشة مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي. مع ارتفاع نسبة تخصيب #اليورانيوم في إيران إلى 60%.
- الشعب التونسي لن يصمت بعد اليوم! يجب أن يكون هناك تحرك شعبي قوي للضغط على سلطة الفشل والفساد الشاهق لوقف مرور هذه السفن العسكرية عبر مياهنا ووضع حد لكل هذا العبث. لا مجال لسكوت إضافي، ولا وقت للتردد. لن نسمح بأن تكون تونس جسراً لأسلحة الاحتلال لإبادة إخواننا في فلسطين.
- في مشهدٍ أصبح معتاداً في تونس منذ انقلاب قيس سعيد على الحكم، يعكس العدالة الانتقائية التي تجتاح البلاد، أصدرت الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكمًا غيابيًا بالسجن لمدة عام ونصف ضد عماد الدائمي، المرشح الرئاسي السابق، بتهم تتعلق بـ «نسب أمور غير صحيحة إلى موظف عمومي».